دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان في الصحافة المصرية: دراسة لبنية وأطر الخطاب المقدم في سياق مدخل التحليل الثقافي
المصدر:	المجلة المصرية لبحوث الرأي العام
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الإعلام - مركز بحوث الرأي العام
المؤلف الرئيسي:	محمد، هشام عطية عبدالمقصود
المجلد/العدد:	مج8, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	47 - 106
رقم MD:	954338
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الصحافة، السياسة، حقوق الإنسان، الخطاب الصحفي، الصحافة المصرية، التحليل الثقافي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/954338

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التوظيف السياسى لقضايا حقوق الإنسان فى الصحافة المصرية :

دراسة لبنية وأطر الخطاب المقدم فى سياق مدخل التحليل الثقافى

د.هشام عطية عبد المقصود محمد (*)

مقدمة

تمثل موضوعات وقضايا حقوق الإنسان مجالا حيويا فى النقاش العام الدائر فى مختلف المجتمعات المعاصرة ،باعتبارها مقوما للنهوض المجتمعى الشامل ، عبر مايمنحه تطبيق والإلتزام بهذه الحقوق من تحفيز لقدرات الإبداع لدى الأفراد ، ودعم مشاركاتهم فى مختلف مناحى الشأن العام ، انطلاقا مما تكرسه من مبادئ المواطنة التى تتضمن مساواة فى الحقوق والواجبات .

ولعل هذا يقدم تفسيرا لتواجد مضامين صحفية مكثفة تتناول موضوعات وقضايا ذات صلة مباشرة بمنظومة حقوق الإنسان المعاصرة ، حيث تمثل الصحافة هنا وسيطا يتم عبره نقل المعارف وطرح الأراء ، ومجالا للتعبير عن مواقف واتجاهات متنوعة بشأن قضايا حقوق الإنسان ، منظورا إليها من خلال الأطر التى تتبنى بها الصحف تلك الحقوق المتنوعة .

ويدفع هذا الإهتمام الصحفى والإعلامى عامة بروز خطاب كونى يعمل فى اتجاه رصد ومتابعة الممارسات المختلفة فى مجال حقوق الإنسان ، سعيا نحو إرساء هذه الحقوق ، والتى اتفق المجتمع الدولى عبر هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة عليها كتعبير عن ضمانات لحقوق البشر فى حياة انسانية كريمة فى مختلف المجتمعات ، " فمع المتغيرات العالمية الجديدة زاد التركيز على عالمية حقوق الإنسان وأصبحت جزءا من القانون الدولى بوجود أكثر من مائة معاهدة واتفاقية وعهد دولى وافقت وصادقت عليها معظم دول العالم وأصبحت هى المرجعية الدولية لحقوق الإنسان " (١) .

وتشكل الحقوق المدنية والسياسية عصب منظومة الحقوق الإنسانية ،فقد " عرفت حقوق الإنسان تقليديا على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتى

(*) أستاذ مساعد بقسم الصحافة كلية الإعلام – جامعة القاهرة

تتضمن الحق فى الحياة وفى الحرية والأمان وحق الفرد فى عدم التمييز ضده وحق التمتع باجراءات قانونية عادلة عند محاكمته ..." (٢).
والواقع أن رصد أنماط طرح وتقديم قضايا حقوق الإنسان فى الخطابات الصحفية تعطى مؤشرات بشأن أن كلا من الحقوق المدنية والسياسية يمثلان معا مركز اهتمام هذه الخطابات، إنطلاقا من صلتهما المباشرة بقضايا الحريات العامة ومختلف الحقوق موضع الإهتمام والمتابعة فى المجتمعات المعاصرة ، فالقضايا الخاصة بهما تشغل إهتمامات الصحافة فى مصر على اختلاف أنماط ملكيتها وتوجهاتها ، وانطلاقا من كون القضايا الخاصة بهما ذات صلة مباشرة بشئون الحياة اليومية ، ومن ثم فإن معالجاتها تجلب اهتماما جماهيريا أكبر ، فضلا عن قابليتها الأعلى للتوظيف السياسى ، وذلك فى إطار طبيعة علاقة القوى السياسية التى تصدر تلك الصحف ببعضها البعض ، وبالسلطة التنفيذية الضامنة لمدى تفعيل وتحقق ممارسة هذه الحقوق .

وهنا تسعى الخطابات الصحفية المختلفة إنطلاقا من المرجعيات الفكرية للقوى المالكة لكل صحيفة بتقديم نوعى لهذه الحقوق ، يحمل من الخصائص والأطر مايحقق وظائف محددة للقوى السياسية المنتجه والموجهة لهذه الخطابات الصحفية ، حيث تنتهى حدود الجانب المعرفى فى ذلك الخطاب ، والمتعلقة بنشر ثقافة هذه الحقوق لدى القراء ، ولتبدأ حدود التوظيف السياسى لها ، تعبيرا عن دور الصحف ووسائل الإعلام المختلفة فى إدارة الصراع السياسى بين مختلف القوى فى المجتمع .
والصحف هنا ليست مجرد وسيط محايد إذ يمنحنا مدخل التحليل الثقافى رؤى مهمة بشأن تأثير الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام على طبيعة وتوجهات خطابها الصحفى .
والصحف لاتقدم فى هذه الحالة " خطاب حقوق الإنسان " كمفاهيم وقيم مجردة ، بل أن موضوعات حقوق الإنسان ، أو مايمكن أن نطلق عليه " الخطاب الصحفى بشأن حقوق الإنسان" يتأسس من خلال انتقاء قضايا وأحداث من الواقع تحمل عملية تقديمها صحفيا سمات وأطرا ذات صلة وثيقة بالوظيفة السياسية التى تستهدفها القوى التى تعبر عنها تلك الخطابات الصحفية ، وتسعى نحو تحقيقها فى الواقع الذى تعمل فى إطاره .
وتبرز الخطابات الصحفية داخل البيئة الإعلامية المصرية كمجال تعددى فى تقديم وتأطير منظومتى الحقوق المدنية والسياسية ، إذ أن الصحف تمثل مجال التنوع فى التعبير عن مواقف وتوجهات القوى السياسية المختلفة ذات الأفكار المتباينة، بحكم تنوع أنماط ملكية هذه الصحف ، وهامش حرية التعبير المتسع الذى تتحرك داخله ، وهو ما لايتواجد فى باقى عناصر المنظومة الإعلامية المصرية ، ذلك أن " مهمة الخطاب الإعلامى فى

التعريف بثقافة حقوق الإنسان لايمكن أن تنبع من فراغ ... وانما تنبع من بيئة فيها على الأقل قدر من الديمقراطية تسمح بالحريات والحقوق الحقيقية "(٣) . ولعل هذا ينطبق على بيئة الصحافة المصرية مما يجعلها مجالا خصبا وموضوعيا لهذه الدراسة .

كما أن تحليل هذا الخطاب الصحفى المتنوع ، والذى يعبر عن أفكار وتوجهات قوى وأحزاب وجماعات محددة ، يتيح لنا قراءة مواقف هذه القوى عبر خطابها الصحفى .

وتقوم هذه الدراسة على مستويين ، المستوى الأول يعنى برصد سمات وآليات تقديم قضايا الحقوق السياسية والمدنية فى خطاب الصحف ، ثم تحليل واستخلاص أهداف توظيف الخطابات الصحفية لعملية تقديم هذه القضايا ، بمعنى عبر أى سياق معرفى ودلالى ، وارتباطا بأى وقائع وأحداث وقضايا، ووصولا لأى نوع من الأهداف .

مشكلة الدراسة :

أكدت الدراسة الإستطلاعية وجود كثافة فى اهتمام الخطابات الصحفية المصرية المتنوعة بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان خاصة السياسية والمدنية منها ، وذلك بفعل ماشهده عام ٢٠٠٥ من أحداث تمثلت فى التعديلات الدستورية وماصاحبها وماتلاها من اتساع مجال النقاش العام حول هذه الحقوق .

كما أظهرت الدراسة الإستطلاعية وجود تنوع فى مجال تقديم وتأطير الخطابات الصحفية المختلفة لهذه الحقوق ، وبرزت مؤشرات عن عمليات لتوظيفها من قبل القوى السياسية المنتجة والموجهة لهذه الخطابات الصحفية ،وذلك من أجل إبراز أدوارها وجلب تأييد جماهيرى لمواقفها ، وبيان ضعف وتهافت مواقف خصومها .

حيث تبين أن كل خطاب صحفى كانت له خصوصيته فى مجال ماقدمه من أجندة قضايا تخص كلا من الحقوق السياسية والمدنية ، وكذلك مايتعلق بالأطر التى تقدم من خلالها ، ثم نوع الوظائف التى يسعى فى النهاية إلى تحقيقها من خلال هذا النمط من التقديم .

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة هذه الدراسة كما يلى :

" ما السمات النوعية لتقديم وتأطير قضايا الحقوق السياسية وقضايا الحقوق المدنية داخل خطاب صحف كل من الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية ، وما مدى ارتباطها بطبيعة مواقف القوى التى تعبر عنها تلك الخطابات الصحفية ، وما الآليات والوظائف السياسية التي سعت هذه الخطابات نحو تحقيقها في الواقع الذي تتشكل منه وتتعامل معه .

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها تأسيسا على عدة إعتبارات ، وذلك على النحو التالى :

١/ إن رصد وتحليل السمات النوعية لتقديم قضايا الحقوق السياسية والمدنية للإنسان والأطر التى تطرح من خلالها داخل الخطاب الصحفى المصرى ،والوظائف التى يسعى الخطاب الى تحقيقها من خلال هذا التقديم يمثل أمرا حيويا وملحا ، لإنه يمنحنا القدرة على فهم شروط علاقة الخطاب الصحفى فيما يخص حقوق الإنسان بالواقع الذى يتشكل فيه ، وبالقوى السياسية المختلفة التى يصدر عنها ويقدم أطروحاته بشأنها، وهنا يلفت النظر عدد من الباحثين المعنيين بهذه القضية إلى أن " موضوع حقوق الإنسان فى الوطن العربى والعالم الإسلامى مازال بلا دراسة شاملة وأنه موضوع يحتاج الى مزيد من الدراسة والتعمق " (٤).

٢/ تعمل هذه الدراسة فى اتجاه فهم سمات ووظائف خطاب الحقوق السياسية والمدنية فى الصحافة المصرية ، لكونه خطابا موجها نحو جمهور واسع ، مما يمنح دراسته قيمة بحثية مضافة ، " فالتحليلات النقدية التى يعالجها الفكر الاجتماعى السياسى الراهن تذهب فى معظمها الى جعل حضور قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان أو غيابها مفتاحا لفهم الأزمات السياسية والإقتصادية التى تعصف بالوطن العربى " (٥) .

ويكمن الهدف المركزى فى استخلاص إجابات عن سمات ووظيفة هذا الخطاب متنوع الأنماط والمواقف ، للحصول على مؤشرات بشأن تقويم مايمكن أن يؤديه من أدوار فى الواقع الإجتماعى الذى يعمل فى إطاره ، ذلك أن الطريقة التى تقدم بها المعالجات الصحفية لقضايا حقوق الإنسان تؤثر على الطريقة التى يدرك بها القراء معنى وأهمية ووظائف تلك الحقوق ودلالاتها .

٣/ تمثل مسألة حقوق الإنسان قضية جوهرية بحيث يشكل تعامل مجتمع ما مع أبعادها المختلفة مدخلا لفهم مسارات بل ومآل تجارب ومحاولات تطويره. وهنا تبرز أهمية كشف تصورات مجتمع ما وفهمه لقضايا وإشكاليات حقوق الإنسان ، وتمثل الصحف فى هذا الصدد مجالا خصبا لهذا النوع من الدراسات .

حيث يصبح متاحا معرفة كيف تتوسط الصحف بين أفراد وفئات الجماهير وأحداث وقضايا الواقع الذي يعيشون فيه ، ومن ثم يكون تحليل التجليات المختلفة للخطاب الصحفي بمثابة أداة كاشفة عن مسارات النقاش العام في المجتمع عن الظاهرة موضع الدراسة ، وتزداد الأهمية من واقع تنوع انتماءات وتوجهات منظومة الصحف المدروسة ،و يمنحنا هذا الشمول فى التناول فرصة للإجابة عن أسئلة بحثية دقيقة تسعى الدراسة للتعامل معها ،

وهى تتصل بهل فرض كل نمط صحفى خصوصية ما فى مجال تقديمه لقضايا منظومة حقوق الانسان ، وماخصائصها ووظائفها .

هكذا تسعى هذه الدراسة فى اجابتها عن هذه الأسئلة إلى أن تقدم رؤية شاملة تجتهد فى رسم خريطة معرفية متكاملة الأبعاد للمنطلقات التى تتأسس عليها عملية تقديم وتوظيف الخطاب الصحفى لقضايا وموضوعات حقوق الانسان فى بعديها السياسى والمدنى ، خاصة وأن فترة الدراسة (عام ٢٠٠٥) قد تضمنت أحداثا دالة ومولدة لخطاب متنوع ومكثف ، لما شهدته من أحداث تتعلق بالتعديلات الدستورية ، و الإنتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متنافسين ، ثم الإنتخابات البرلمانية ، كلها أحداث أعطت أولوية لكل من قضايا وموضوعات الحقوق المدنية والسياسية للإنسان فى أن تتصدر خطاب حقوق الإنسان فى الصحافة المصرية ، مما يمنحها أهمية فى أن تكون مجالا لهذه الدراسة .

أهداف الدراسة :

تتبنى الدراسة مجموعة من الأهداف المتكاملة ، وذلك على النحو التإلى :

١/ استخلاص السمات النوعية لخطاب قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية في كل من صحف الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية ، على اختلاف أنماط ملكيتها ومرجعياتها الفكرية ، وذلك من خلال التركيز على المؤشرات التالية :

- نوع القضايا المتعلقة بهذه الحقوق و التى قدمها كل خطاب صحفى مدروس .
- أطر تقديم هذه الحقوق داخل كل خطاب صحفى .
- رصد حدود الإختلافات والإتساقات الحادثة بين هذه الخطابات الصحفية المختلفة .

٢/ تحليل السياقات التي حكمت إنتاج خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية فى كل صحيفة ، بربط السمات النوعية لكل خطاب بطبيعة القوة التى يعبر عنها وعلاقتها بمختلف القوى الأخرى ، فدراسة الخطاب الصحفي لا تتم بمعزل عن فحص العوامل المساعدة على تشكله سواء فيما يتعلق ببيئة إنتاجه الداخلية أي ما يخص السياسات التحريرية ، أو فيما يتعلق ببيئة إنتاجه الخارجية المتصلة بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية العامة التي ينطلق منها ويتفاعل معها .

٣/ الوظائف والأهداف التى يسعى كل خطاب صحفى فى مجال تقديمه لمنظومتى الحقوق السياسية و المدنية إلى تحقيقها ، فالصحف ليست أدوات محايدة فى مجال صراع الأفكار ، ولكنها تقوم بوظائف مهمة تتعلق بمحاولة تسييد أفكار وتوجهات القوى التى تعبر عنها وتفنيد رؤى ومواقف وتوجهات

خصومها ، وانطلاقا من ذلك تعنى الدراسة برصد وتحليل خصائص التوظيف السياسى لما قدمه كل خطاب صحفى فيما يتعلق بطرحه وتأطيره لمنظومتى الحقوق السياسية و المدنية .
وينبثق عن الأهداف السابقة عدد من الأهداف الإجرائية هى :

الأهداف الإجرائية :

١- تحليل أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية داخل كل خطاب صحفى مدروس .
٢- تحليل أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية داخل كل خطاب صحفى مدروس .
٣- تحليل دلالات التوافق الإحصائية بين أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية فى مختلف الصحف المدروسة .
٤- تحليل دلالات التوافق الإحصائية بين أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية فى مختلف الصحف المدروسة .
٥- تحليل المرجعية الفكرية التى استخدمتها الخطابات الصحفية فى مجال تقديمها لقضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان ،ورصد حدود الإتساق والتباين فيما بينها ومبرراته .
٦- تحليل الأطر التى وظفها كل خطاب في فى مجال تقديمه لقضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان ، ورصد حدود الإتساق والتباين بين الخطابات المدروسة ومبرراته .
٧- استخلاص الوظائف والأهداف المركزية التى حكمت عملية تقديم مضمون كل خطاب صحفى لكل من قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية ، وتفسيرها فى ضوء خصائص كل خطاب، وطبيعة القوى المنتجة له ، والسياقات السياسية والاجتماعية التى يتأسس عليها وتشكل ملامحه .

مناهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على منهج المسح فيما يتعلق بمحتوى الخطابات الصحفية المعنية بقضايا حقوق الإنسان ، حيث يتم رصد مختلف الخطابات المطروحة، واختيار عينة من المضمون الخاضع للدراسة ، كما توظف الدراسة المنهج المقارن من أجل الخروج باستخلاصات بشأن طبيعة الإختلافات أو الإتساقات بين الخطابات الصحفية موضع الدراسة ، للوقوف على سمات ووظائف عملية تقديم خطاب كل من حقوق الإنسان السياسية والمدنية بها .
كما سعت الدراسة للإستفادة من مقولات علم اجتماع المعرفة فيما يخص رصد وتحليل السياقات السياسية والإجتماعية التى تأسست فيها وانطلقت منها

تلك الخطابات الصحفية ، وطبيعة الوظائف التى سعت إلى تحقيقها فى هـذا الواقع فى ارتباطها وتعبيرها عن قوى سياسية محددة .

أدوات الدراسة :

سعت هذه الدراسة نحو بناء حالة من التكامل المنهجى ، تمثلت فـى تنـوع الأدوات البحثية التى وظفها الباحث تعبيرا عن خصائص الظاهرة المدروسة، وهو مايستدعى جهدا تحليليا شاملا ، مما أكد على ضرورة الجمع بين أكثر من أداة تحليلية للمساعدة فى القراءة البحثيـة الـشاملة والدقيقـة للظـاهرة المدروسة ،وذلك كما يلى :

١/ مسارات البرهنة :

وهى تمنح عملية التحليل مؤشرات نوعية بشأن الكيفية التى سـعى مـن خلالها كل خطاب صحفى نحو تبرير الأفكار والأطروحات ذات الـصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية التى قدمها ، وهى تمدنا أيضا بوسائل لرصد الإحالات المرجعية لهـذه الأطروحـات ، داخـل الخطابات الصحفية المدروسة .

٢/ تحليل المضمون :

باعتبارها أداة تحليل تقدم وصفا كميا منتظمـا للوحـدات الموضـوعية المختلفة ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان كما قدمتها الخطابات الصحفية المختلفة ، وهى تقدم تصنيفا كميا لعدد مـرات ورود مختلـف القضايا ذات الصلة بمنظومة قضايا حقوق الانسان الـسياسية والمدنيـة داخل كل خطاب ، فضلا عن مساعدة الباحث فـى اسـتخلاص الأطـر الخبرية الموظفة فى مجال تقديم كل من هذه الحقوق داخل كل خطاب .

وهو مايمنحنا أساسا منهجيا للمقارنة بين أولويات وأطر تقديم مختلف تلـك الحقوق فى الخطابات الصحفية المدروسة .

عينـــات الدراســـة :

١/ عينة الصحف :

جاء اختيار الباحث لعينة الصحف الممثلة تأسيسا على متغيرات وثيقة الصلة بأهداف الدراسة وطبيعة الظاهرة المدروسة ، وذلك كما يلى :

١. أن تعبر الخطابات الصحفية الداخلة ضمن العينة عن اهتمام مكثـف بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان السياسية والمدنية .
٢. أن يحمل كل خطاب منها خصوصية فى مجال أجنـدة اهتماماتـه ، والأطر التى يطرح من خلالها تلك القضايا .
٣. أن يعبر كل خطاب عن أحد القوى السياسية المركزية فـى الواقـع السياسى المصرى ، لمعرفة أهداف إنتاج هذا الخطاب من منظـور

هذه القوى ، والوظائف التى تسعى من خلالها عند توظيفهـا لهـذا الخطاب فى ساحة الصراع السياسى الذى يتخذ من الصحف مجالا له

وانطلاقا مما سبق ، أجرى الباحث دراسة استطلاعية للخطابـات الـصحفية المختلفة ، واستعان بتوجيهات ومناقشات مع مجموعة من الخبراء والمحكمين أسفرت عن اختيار الصحف التالية :

١. صحيفة الأهرام القومية : باعتبارها صحيفة مملوكة للدولة ، أظهرت الدراسة الإستطلاعية أنها منحت هذه الحقـوق الـسياسية والمدنيـة اهتماما مكثفا يفوق غيرها من الـصحف القوميـة ، نتيجـة تنـوع مضامين الرأى بها ، ووجود عدد من أهم الكتـاب فـى منظومـة الصحف القومية ككل ، فضلا عن توافر خطاب خبرى مكثف .

٢. صحيفة الأهالى : الصادرة عن حـزب التجمـع ، حيـث أظهـرت الدراسة الإستطلاعية خصوصية المنظور الذى تناولت مـن خلالـه قضايا حقوق الإنسان ، ثم تعبيرها عن واحدة من القـوى الـسياسية ذات الأيديولوجيات اليسارية الواضحة .

٣. ج- صحيفة الوفد : الصادرة عن حزب الوفد الجديد ، والتى تعبـر عن موقف أيديولوجى مختلف عن صحيفة الأهـالى ، مـن خـلال مرجعيتها الليبرالية ، وخطابها الذى يقدم حالة مختلفة أكدتها الدراسة الإستطلاعية .

٤. د- صحيفة آفاق عربية : وهى صحيفة تصدر عن حزب الأحرار ، لكن فى ضوء صعوبات قيام الأفـراد والقـوى المختلفـة بإصـدار الصحف فى مصر ، ومايستتبعه من التفافات تقوم بها بعض القـوى والأفراد من أجل الإستحواذ على تعبيـر إعلامـى عـن مـواقفهم وقضاياهم ، فقد كشفت الدراسة الإستطلاعية أنهـا كانـت تعبيـرا واضحا عن فكر وتوجهات تيار الإخوان المسلمين ، عبـر الكتابـة المنتظمة فيها من قبل قياداتها ، وتعبيرها الواضح عن الخط الفكرى لهم، مما جعل خطابها مجالا خصبا للدراسة .

ولم يتم تضمين الصحف الخاصة ، نتيجة أن الـصحف المختـارة الـسابقة تصدر عن قوى سياسية واضحة ، وتشارك فى الفعاليات الإنتخابية والسياسية المختلفة عبر كوادرها ومرشحيها ، وتتجاوز صحفها – فى دراستنا هـذه – مجرد كونها تناقش وتطرح قضايا حقوق الإنسان، لتقوم بدور فى التعبير عن مواقف القوى السياسية المنتجة لخطابها الصحفى ، وتعبئة مؤيديها ومناهضة خصومها ، مما يجعل خطابها الصحفى أكثر ارتباطـا بأهـداف الدراسـة

الساعية للكشف عن سمات وحدود عملية التوظيف السياسى فى مجال تقديم قضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية فى الخطابات الصحفية المختلفة .

٢/ العينة الزمنية :

كشفت الدراسة الإستطلاعية أن عام ٢٠٠٥ مثل مجالا زمنيا موضوعيا مناسبا لاختيار الفترة الزمنية التى تجرى فيها الدراسة ، وذلك نتيجة ماشهده من أحداث تمثلت فى التعديلات الدستورية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية ، وماتلى ذلك من انتخابات رئاسية وبرلمانية ، كان لها أثرها فى بنية مضمون الخطاب الصحفى إذ اتجه نحو مزيد من الإهتمام بتقديم قضايا وموضوعات حقوق الإنسان السياسية والمدنية من خلال أطر متنوعة ، وقد اتفق الخبراء والمحكمون على موضوعية تمثيل هذه الفترة .

اجراءات سحب عينة الصحف :

- بالنسبة للصحف اليومية (الأهرام والوفد) : تم سحب عينة عشوائية منتظمة طبقاً لأسلوب الأسبوع الصناعي بحيث تشمل عينة كل صحيفة (٥٢ عددا) من الأعداد الصادرة خلال عام ٢٠٠٥ .

- بالنسبة للصحف الأسبوعية (الأهالى وآفاق عربية) : تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لمجمل الأعداد الصادرة منهما خلال العام نفسه (٥٢ عددا) لوضع أساس كمي موضوعى للمقارنة بين الخطابات الصحفية المدروسة .

وحدة التحليل :

اتساقا مع طبيعة عملية تحليل الخطاب الصحفى المعنى بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان ، تم التركيز على كافة المضامين الصحفية المقدمة داخل الخطاب الصحفى ، والإعتماد على الفكرة داخل كل موضوع كوحدة تحليل وعد .

تساؤلات الدراسة وفروضها :

تتضمن هذه الدراسة عددا من التساؤلات و الفروض ، والتى تتكامل معا من أجل تحليل أمثل للظاهرة البحثية ، حيث تتعامل الأسئلة البحثية مع الجانب الكيفى والخاص بالسمات النوعية لكل خطاب صحفى فى مجال تقديمه لكل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان، للكشف عن قضاياه ، وأطر تقديمها ، والوظائف التى يسعى الخطاب لتحقيقها ، وتتعامل الفروض مع المتغيرات الكمية التى تعبر عنها وحدات عد ورود الأفكار الخاصة بقضايا حقوق الإنسان السياسية والمدنية داخل مختلف الخطابات الصحفية ، للكشف عن حجم الاهتمام الممنوح لها بين الخطابات ودلالته المقارنة ،وذلك كما يلى :

أولا: تساؤلات الدراسة :

١/ ما نوع قضايا حقوق الإنسان السياسية التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية ، وماطبيعة أولويات الإهتمام التى حظت بها داخل أجندة كل خطاب .

٢/ ما نوع قضايا حقوق الإنسان المدنية التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية ، وماطبيعة أولويات الإهتمام التى حظت بها داخل أجندة كل خطاب .

٣/ ماطبيعة الأطروحات التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى تقديمها لقضايا الحقوق السياسية ، وما نوع مسارات البرهنة التى اعتمدت عليها .

٤/ ماطبيعة الأطروحات التى قدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى تقديمها لقضايا الحقوق المدنية ، وما نوع مسارات البرهنة التى اعتمدت عليها .

٥/ مانوع الأطر الخبرية التى استخدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى مجال تغطيتها لأحداث وموضوعات تتعلق بالحقوق السياسية للإنسان .

٦/مانوع الأطر الخبرية التى استخدمتها خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى مجال تغطيتها لأحداث وموضوعات تتعلق بالحقوق المدنية للإنسان .

٧/ ماطبيعة الوظائف التى سعى كل خطاب صحفى مدروس إلى تحقيقها من خلال عملية تقديمه وتأطيره لقضايا وأحداث كل من الحقوق السياسية والمدنية للإنسان .

٨/ ما تأثير نوع القوى السياسية المالكة لكل صحيفة والمنتجة لخطابها على السمات النوعية لتقديم خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية بها .

٩/ ماحدود إتساقات واختلافات خطابات صحف الأهرام والأهالى والوفد وآفاق عربية فى مجال توظيفها لخطاب الحقوق السياسية والمدنية المقدم بكل منها ، وما أسباب ذلك .

ثانيا : فروض الدراسة :

١/ لا يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية فى صحيفة الأهرام وكل من صحف الأهالى و الوفد و آفاق عربية.

٢/ يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان السياسية فى كل من صحف الوفد و الأهالى و آفاق عربية .

٣/ لا يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية في صحيفة الأهرام و كل من صحف الأهالى و الوفد و آفاق عربية .

٤/ يوجد توافق دال إحصائيا بين ترتيب أجندة قضايا حقوق الإنسان المدنية فى كل من صحف الوفد و الأهالى و آفاق عربية .

ثبات التحليل :

أجرى الباحث قياسا لثبات التحليل عبر مرحلتين مختلفتين ، حيث استخرج الباحث مائة مفردة تحليل عشوائية موزعة على الصحف الأربع الداخلة فى نطاق التحليل ، وطلب من باحث زميل تحليلا لذات المفردات المائة بعد قراءة التعريفات الإجرائية والتمرس على نمط استخلاص وتصنيف الأطروحات بعد مرور شهر على التحليل الأول وكانت نسبة الثبات المتحققة (٩٦و.) ، وهى درجة ثبات تمنح ثقة فى إجراءات الدراسة وبنيتها التحليلية، ثم أجرى الباحث ذاته وبعد مرور ٤٥ يوما تحليلا لذات المفردات فحقق نسبة ثبات بلغت (٩٩و.) ، وبذلك بلغ المتوسط العام لدرجة الثبات المتحققة من التجربتين (٩٧٥و.) وهى نسبة ثبات مرتفعة .

التحليل الإحصائي للبيانات :

وظف الباحث مستويين من العمليات الإحصائية ، الأول يختص بالإحصاء الوصفى لورود فئات قضايا كل من حقوق الإنسان السياسية والمدنية فى كل خطاب صحفى مدروس ، للتعرف على ولويات ورود مختلف قضايا كل من الحقوق السياسية والمدنية داخل أجندة كل صحيفة .

ثم فى المستوى الثانى أجرى الباحث إختبار معامل توافق الرتب بين أزواج من البيانات الترتيبية (Spearman corrlation coeifficients) ، وذلك لتحقيق الفروض المتعلقة بقياس وجود أو عدم وجود توافق دال إحصائيا بين ترتيب قضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية فيما بين الصحف المختلفة . ويتم قبول فرض وجود توافق عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فأقل،. ويتم استخدام قيمة معامل التوافق Contingency Coefficient لاختبار درجة شدة في التوافق .

إجراءات إعداد استمارة تحليل الخطاب :

لكى تؤسس هذه الدراسة لعملية رصد وتحليل شامل لقضايا كل من الحقوق السياسية والحقوق المدنية داخل الخطابات الصحفية ، رأت أن تتبنى استراتيجية تستهدف إستخلاص منظومة متكاملة وشاملة لفئات التحليل يمكن أن تشكل بيئة معيارية منتظمة ، يقاس عليها محتوى وتوجهات مختلف

المضامين المطروحة داخل الخطابات الصحفية ، وقد تم ذلك عبر قيام الباحث بعملية مراجعة وتحليل واستخلاص للمؤشرات من خلال عدة مصادر متكاملة ، وذلك كما يلى :

أ/ الاعتماد على تحليل مجموعة من النصوص المتعلقة بمنظومة حقوق الانسان ممثلة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، و العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ ، و العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ ، ثم كل من نصوص الدستور المصرى ، ونصوص قانون رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٣ بانشاء المجلس القومى لحقوق الانسان .

ب/ تحليل الأدبيات البحثية العربية والغربية التى تناولت موضوعات وقضايا ذات صلة بخطاب حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام عامة .

ج / دراسة إستطلاعية على المضامين الصحفية المختلفة من أجل إعادة هيكلة هذه المؤشرات النظرية فى سياق فئات ذات منحى تطبيقى .

د/عملية صياغة هذه المؤشرات فى صورة استمارة تحليل ترتبط بأهداف الدراسة وتستجيب لاحتياجاتها المعرفية .

هـ/أجرى الباحث اختبارات لتجربة مدى قدرة هذه المنظومة من المؤشرات التحليلية المعيارية (الفئات) و التى تضمنتها الدراسة على التعامل مع المضمون الصحفى الخاضع للتحليل ، وقام بإجراء التغييرات اللازمة على بنية استمارة التحليل ، وذلك وفق ماأسفرت عنه نتائج الدراسة الاستطلاعية .

وقد شكلت كل تلك الاستخلاصات قاعدة بيانات انطلق منها الباحث فى اتجاه اعداد فئات تحليل شاملة ، وتمثلت فيما يلى :

فئات القضايا المتصلة بمنظومة الحقوق السياسية :

- حرية الإنتخابات ونزاهتها - تكافؤ فرص الترشح للمناصب السياسية المختلفة
- تعددية سياسية غير مقيدة - الحق فى المطالبة بتعديلات دستورية
- حق تداول السلط - حق المشاركة الجماهيرية فى مجال صناعة القرار

فئات القضايا المتصلة بمنظومة الحقوق المدنية :

- حرية الرأى والتعبير . - عدم التمييز بين البشر .
- المساواة أمام القانون . - الغاء العمل بالقوانين الإستثنائية .
- استقلال لقضاء - عدم التعذيب ورفض استخدام العنف ضد الغير .
- حق التظاهر السلمى . - عدم الإعتقال والحجز التعسفى .
- حرية الإنتقال . - حرية تأسيس الأحزاب و والهيئات المدنية.

عرض وتحليل الأدبيات السابقة فى مجال الدراسة :

أكدت الدراسة الاستطلاعية للأدبيات الأكاديمية في مجال بحوث الإعلام المعنية بتناول موضوعات وقضايا ذات صلة بحقوق الإنسان ،غياب تراكم بحثي متكامل الأبعاد يشكل نسقاً علمياً لما يمكن أن نطلق عليه دراسات قضايا حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة من زواياها وأبعادها المختلفة ، فقد وجدت مجموعة من الدراسات المتناثرة إلى حد كبير تعنى بتحليل جانب أو أكثر من جوانب حقوق الإنسان داخل الخطاب الإعلامي أو تشتبك مع هذا الموضوع بشكل عام يتسم بالتجريد أكثر من التحديد .

ونعرض فيما يلي لأبرز هذه الدراسات ، حيث قدم كل من (Li & Cyer – 1998) دراستهما بشأن سمات تغطية صحيفة النيويورك تايمز لقضايا حقوق الإنسان فى الصين ، وخلصت الى أن الصحيفة تبنت أجندة خاصة بها بمعزل عن تأثير الأجندة الأميركية الرسمية فى هذا الصدد ، وأن استقلالية الجريدة اتضحت فى الفترات التى تضاءل فيها ظهور قضايا حقوق الإنسان فى الصين فى الخطاب الأميركى الرسمى وصعدت بدلا منه قضايا متعلقة بالعلاقات التجارية الأميركية الصينية حيث استمرت الصحيفة فى منحها اهتماما متصاعدا ارتباطا بوتيرة الأحداث ذاتها (٦) .

وقدمت دراسة (Bond – 2002) استخلاصاتها بشأن أطر معالجة التشريعات الخاصة بالحقوق المدنية للجماعات العرقية فى الولايات المتحدة من خلال تحليل مضمون القصص الخبرية المنشورة فى الواشنطن بوست بشأن لائحة الحقوق المدنية لعام ١٩٦٣ ، وبينت الدراسة أن هذه المعالجات حافظت على استقلاليتها عن الخطاب الرسمى للرئيس الأميركى ، حيث لم ترصد الدراسة وجود تأثير محدد للأجندة الرئاسية على الأجندة الخبرية للجريدة فى هذا الصدد (٧).

وعنيت دراسة (Land – 2003) بتحليل الأدوار والوظائف التى اضطلعت بها صحافة المواطنين أو مايصطلح على تسميته Public Journalismوهى الصحف التى نشأت بمبادرات من معنيين بقضايا الحقوق المدنية والسياسية ، للعمل نحو تحسين نوعية أداء الصحف بتوجيه مزيد من الاهتمام نحو قضايا الجمهور العام ، وتفعيل مشاركته فى إدارة الشئون العامة ، بعيدا عن الصحف التقليدية التى اصبحت تعكس فى معالجاتها اهتماما أقل بالحقوق المدنية والسياسية ، وخلصت الدراسة التى تمت على مدار الفترة الزمنية من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٣ الى أن هذه الصحف قد منحت اهتماما ملحوظا بقضايا الحقوق المدنية المتنوعة ، ودلت نتائج الدراسة على أن هذا الصحف كان له تأثيرها فى دفع الجمهور للمشاركة فى العملية السياسية فى المناطق التى صدرت فيها تلك الصحف (٨).

وقدمت دراسة (Moore & Kaplan – 1999) تحليلا لتغطية الصحف العامة ممثلة فى مجلة "Life" الأميركية لأنشطة وأدوار جماعات الدفاع عن الحقوق المدنية وذلك فى فترة ذروة نشاطها بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٥، من خلال دراسة حالة لنماذج من أهم الصحفيين حيث تم رصد وتحليل ماقدموه من معالجات لقضايا حقوق الإنسان المدنية (٩).

واهتمت واحدة من هذه الدراسات (Windbor -2001) بتقويم دور الصحف المعنية بتبنى قضايا حقوق المواطنين فى مجال تنمية وتحفيز أنشطة المجتمع المدنى عبر دفع الجمهور نحو المشاركة الفعالة ، وخلصت ألى أن مثل هذه التجارب الصحفية يمكن أن تقوم بدور مهم فى تيسير حالة نقاش جماعى ، وأنه عبر هذا الدور يمكن أن تكون الصحف داعما فى مجال تنشيط الحوار حول القضايا المدنية والسياسية ، ومن ثم تفعيل مشاركة المواطنين فى العملية السياسية مما يساهم فى تقوية البناء الديمقراطى فى المجتمعات (١٠) .

كما سعت دراسة (Lapinski & Christian – 2005) الى رصد تأثيرات المضمون الصحفى المعنى بالحقوق السياسية والمدنية وموضوعات حقوق الإنسان ككل على اتجاهات الأفراد حيال هذه القضايا ، وخلصت الى أن التعرض لمضمون يؤكد على الحقوق المدنية للأفراد ويعالج قضايا عدم التمييز ، يساعد فى التقليل من تبنى الأفراد للصور النمطية السلبية عن الجماعات والأفراد المختلفين عرقيا ودينيا (١١).

وفى إطار دراسة هذا النمط من الصحف Civic Journalism ومدى فعاليته وطبيعة مضمونه فى نشر ثقافة حقوق الإنسان ، توصلت دراسة ( ) Lambeth - 1998 إلى أن هذه الصحف توظف الأطر التى تمثل مجالا مناسبا لتحفيز النقاش بين الجمهور ، والسعى نحو بناء حالة معرفة وفهم بشأن القضايا المطروحة فى هذا الصدد (١٢).

كما اتجهت بعض هذه الدراسات إلى رصد تأثير المصادر التى توظفها الصحف العامة فى تغطيتها لقضايا حقوق الإنسان ، وخلصت دراسة (Roush -2002) إلى أن هذه الصحف تقدم حالة مختلفة عن الصحف العامة المتواجدة باعتمادها بصورة مكثفة على مصادر من الجمهور وليس النخب فى تغطيتها للشئون المختلفة (١٣) .

وأكدت نتيجة دراسة (Lee – 2001) أن أحد االنتائج المهمة المتعلقة بالسمات المهنية لهذه النوعية من الصحف فى مجال تغطيتها للقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان ، هو التوسع فى تضمين المواطنيين العاديين كفاعلين نشطين فى معالجاتها وأن من شأن ذلك توثيق صلة القارئ بهذه الصحف(١٤) .

وتأكيدا على ضعف اهتمام الصحف ووسائل الإعلام بتقديم موسع للقضايا والموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان السياسية والمدنية توصلت دراسة (Larson – 1999) إلى أن نشرات الأخبار لم تمتد تغطيتها لتشمل الناس العاديين من الجمهور العام واقتصرت على النخب وقضاياهم أثناء حملة الإنتخابات الرئاسية الأميركية لعام ١٩٩٦ (١٥) .

وسعت دراسة (Reynolds -1997) الى مقارنة تغطية الإنتخابات الرئاسية الأميركية لعام ١٩٩٦ فى محطتى تليفزيون محليتين إحداهما تتبع نمط تغطية القضايا المدنية وأخرى تتبع نمطا تقليديا ، وخلصت الى وجود فروق بينهما، حيث ركزت المحطة المدافعة عن الحقوق المدنية على قضايا الحملة ذات الصلة بمنظومة الحقوق السياسية والمدنية وأهملت متابعة الحدث كمجرد سباق إنتخابى تركز فيه على المرشحين كأفراد فى حالة تنافس(١٦).

وفيما يتعلق بعلاقة أنماط ملكية الصحف المعنية بتقديم الشئون المدنية والقنوات التليفزيونية المحلية بأطر معالجة أحداث الإنتخابات وماتثيره من موضوعات خاصة بالحقوق السياسية خلصت دراسة (Hicks & Reynolds – 1999) الى نتيجة أخرى مختلفة فى هذا الصدد ، حيث توصل الى أن نمط الملكية لم يكن مؤثرا ، وأن المرشحين هيمنوا على مجمل التغطية وأن الصحف المعنية بالحقوق وان كانت قدمت تغطية أكثر شمولا وعمقا عن الصحف التقليدية ، إلا أنها ركزت على ذات القضايا ووظفت ذات المصادر الصحفية (١٧).

وتطرقت دراسة أخرى إلى أن هذا النمط من صحف المواطنين يسعى نحو تقليل التمييز فى مجال توظيف المصادر ، باعتبار أن نمط تقديم النوع فى المعالجات الصحفية قد يؤثر على نمط مشاركة المرأة فى الشئون العامة ، فقد أظهرت دراسة (Massey - 2001) التى تمت على ٧٧٢ مادة خبرية عن أن هذه الصحف المدنية تكشف من ظهور المرأة كمصدر للأخبار قياسا بالصحف التقليدية وإن ظل حضور الذكور كمصادر مهيمنا فى كلاهما(١٨).

وخلصت دراسة (Hindman & (et al) - 1997) الى أن الصحف المحلية الأميركية أكثر حساسية واستجابة لقضايا وموضوعات جماعات الأغلبية فى المجتمعات المحلية التى تصدر بها عن الجماعات العرقية والأقليات الإثنية الأخرى الموجودة فى هذه المجتمعات ، وأن هذه الصحف توظف أطرا تعمل فى تضاد مع منظومة الحقوق المدنية فى مجال تغطيتها لشئون هذه الجماعات الفرعية (١٩) .

وفيما يتعلق بكفاءة نشر المعلومات السياسية التى تعمل فى اتجاه التوعية بالحقوق السياسية للمواطنين ودفعهم نحو المشاركة السياسية كحق إنسانى ، خلصت دراسة (White – 1995) الى أن التنافس بين الصحف المحلية

فى مجال تغطية الإنتخابات المحلية يدفع هذه الصحف نحو تحسين كفاءة المعلومات السياسية المطروحة فى التغطية للقراء ، وهو الأمر الذى يساعد على ترشيد دور الناخبين (٢٠) .

وفيما يتعلق بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان فى الخطاب الصحفى والإعلامى عامة فى الأدبيات الأكاديمية العربية ، رصد الباحث عددا محدودا من الدراسات التى اهتمت بأبعاد وعناصر متنوعة لحقوق الإنسان ، حيث عنيت دراسة (ليلى حسين – ٢٠٠١) باستقصاء مدى توافر الحقوق الإتصالية للطفل المصرى كما تعسها برامج التليفزيون المقدمة له ، وخلصت الى عدم التناسب فى الاهتمام بالخصائص السكانية للأطفال فى كل من الحضر والريف ، كما انتهت الى تفوق البرامج المحلية على المستوردة فى بعض مقومات الإتصال مثل حق الإختلاف فى الرأى والمشاركة فى طرح الأسئلة وتلبية حاجة الطفل للمعرفة والإستكشاف (٢١) .

وأجرت (مزفت الطرابيشى – ٢٠٠١) دراسة تحليلية وميدانية عن دور مجلات الأطفال فى دعم الحقوق الإتصالية للطفل ، وخلصت الى اهتمامها بعرض موضوعات تدعم حرية الفكر والتعبير لدى الطفل ، كما أشارت الدراسة الى أنه بينما ارتفعت درجة التأييد لدعم المجلة لحقوق المشاركة للطفل فقد رصدت انخفاض درجة الرضا عن دعم المجلة لحق المناقشة وإبداء الرأى (٢٢) .

وقدم (عصام نصر – ٢٠٠١) دراسته عن حدود حرية الرأى فى ساحات الحوار العربى عبر الإنترنت ، وخلصت الى أن هناك حذفا وتعديلا وتغييرا للأراء التى لاتتفق وتوجهات أصحاب الموقع وليس من أجل فقط ضبط وتنقية الساحة من التفاهات كما تعلن ذلك المواقع ، وأن الأراء الدينية كانت الأكثر تعرضا للحذف تليها الأراء الشخصية ثم السياسية ، وأن اجراءات الحذف للأراء الدينية والعرقية والسياسية تجاوزت الضوابط التى وضعتها الساحات ذاتها كمعايير للنشر (٢٣) .

أولى الملاحظات المستخلصة من العرض السابق تتعلق بمحدودية الدراسات المتاحة ، والتى تتخذ من منظومة حقوق الإنسان وقضاياها المتنوعة والمقدمة فى الصحف وغيرها من وسائل الإعلام مجالا للدراسة ، فبينما اتجهت العديد من الدراسات الغربية والعربية نحو دراسة سمات تقديم النوع Gender فى الخطاب الصحفى والإعلامى ككل ، ارتباطا ببروز قضايا المرأة وحقوقها ، و اهتمت العديد من الدراسات الغربية برصد وتحليل سمات تقديم الإختلافات العرقية والإثنية فى مضمون الوسائل الإعلامية ، اتساقا مع إشكاليات تاريخية ومعاصرة تشهدها بعض الممارسات فى هذه المجتمعات ، إلا أنه فيما يتعلق بقضايا وموضوعات الحقوق السياسية والمدنية ودراستها كبنية شاملة كلية وليس كمفردات جزئية فى الخطابات

الصحفية والإعلامية، وجد الباحث أنها لم تحظ بفرص موسعة للدراسة ، وهو ماكشف عنه المسح الإستطلاعى الذى أجريناه للدراسات السابقة فى الأدبيات الأكاديمية الغربية و العربية .

كذلك فلم تتواجد محاولات لرصد السمات النوعية لتقديم هذه القضايا فى خطاب وسائل الإعلام ، وهو ماتسعى هذه الدراسة نحو إنجازه فى إطار سعيها لتقديم محاولة بحثية تنظر لحقوق الإنسان السياسية والمدنية عبر منظور موضوعى أكثر اكتمالا وشمولا دون تجزئتها أو حصرها فى بعد محدد جزئى .

الإطار النظري للدراسة :

مدخل التحليل الثقافى لوسائل الإعلام (Media Cultural Studies):

تعتمد هذه الدراسة على مدخل التحليل الثقافى لمحتوى وسائل الإعلام ، أو مايسمى فى الأدبيات النظرية بالدراسات الثقافية Cultural Studies ، ويتميز هذا المدخل بأنه يدرس الثقافة المقدمة عبر وسائل الإعلام دون أن يعزلها عن بنية إنتاجها وسياقاتها الإجتماعية والسياسية ، ويسعى لإضاءة فهمنا بشأن حدود دورالمضامين الإعلامية المختلفة المقدمة عبر وسائل الإعلام ، والتى تشكل مايعرف بثقافة وسائل الإعلام فى مجال الفعل الديمقراطى فى المجتمعات المعاصرة ، بمعنى مدى دعمها لأفكار ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية ، ، حيث يرى (Kellner – 1995) أن تحليل ثقافة وسائل الإعلام يشغل حيزا اجتماعيا وسياسيا دالا إذ يعبر عن حالة توزيع السلطة فى المجتمع ، مؤكدا على أنه عندما تفقد الصحف ووسائل الإعلام دورها فى تناول متنوع لجوانب الحياة السياسية ، تفقد الجماهير قدرتها على التواصل مع الشأن العام ، وفى المقابل تفقد العملية السياسية والديمقراطية كثيرا من دلالاتها وحضورها المجتمعى (٢٤) .

وتنظر الدراسات الثقافية لمضمون وسائل الإعلام باعتباره رافدا مركزيا يشكل من خلاله الجمهور رؤيته بشأن العالم المحيط به ، وذلك إنطلاقا من مساحة الدور المتعاظم الذى أضحت وسائل الإعلام عامة سواء التقليدية أو الجديدة تحظى به فى عالمنا المعاصر.

وتركز دراسات التحليل الثقافى على تحليل دور وسائل الإعلام كوسائط متحيزة فى إدراك ونقل الواقع السياسى ،واستخلاص الدور المهم لوسائل الإعلام فى إعادة إنتاج الأيديولوجيا المهيمنة ثقافيا ، ودمج الأفراد فى منظومة القيم السائدة والسعى نحو إخفاء الإختلافات عبر تنميط الثقافة المقدمة للجمهور .

وقد قدمت الدراسات الثقافية البريطانية أو مايعرف بمجموعة جامعة برمنجهام وامتداداتها Birmingham Group رؤيتها الثرية التى أضافت إلى بنية تراث مدرسة التحليل الثقافى ، انطلاقا من توظيفها للمفاهيم التى طرحها المفكر الإيطالى جرامشى Gramsci عن الهيمنة Hegemony ثم الهيمنة المضادة Counter Hegemony ، وبدأت فى تطوير هذه المفاهيم مع ربطها بواقع الثقافة الإعلامية ،

وقدم Hoggart & Hall دراسات متنوعة ودالة فى هذا الصدد ، عبرت عن حالة من رفض النظر لثقافة وسائل الإعلام ككل مطلق غير متباين ، بل ميزت بين نمطين ثقافيين ، الأول المهيمن الذى يضطلع بعملية إعادة إنتاج الأيديولوجيا السائدة من خلال المضامين الإعلامية المقدمة الى الجمهور ،والثانى منافس أو معارض يمثل عمليات إعادة تشكل للثقافة تقوم بها قوى اجتماعية منافسة ، تعبيرا عن حالة من تنافس وتضاد الخطابات .

وقدمت رؤيتها بأن هذه الثقافات تمثل حالة منافسة وتفنيد للثقافة المركزية المسيطرة ، وهو مايتناسب مع حالة الخطابات الصحفية التى نقوم بدراستها هنا ، حيث تؤكد على أهمية دراسة الثقافات الفرعية والمنافسة للثقافة المهيمنة باعتبار كونها تعبيرات تعيد تعريف وربما تعمل فى اتجاه تحجيم فعل الهيمنة الثقافية وتقلل من سطوته وسيادته عبر ماتقدمه من رؤى بديلة (٢٥) .

وهناك تركيز داخل بنية التحليل الثقافى على محورية وفعالية الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام وأثره فى إنتاج الثقافة الإعلامية المقدمة عبر وسائل الإعلام ، إذ تشير بوضوح إلى أهمية رصد تاثيرات أنماط ملكية وسائل الإعلام على الثقافة الإعلامية المقدمة ووظائفها، وتحليل طبيعة النفوذ الذى يتم ممارسته عبر أشكال الملكية ، و يوضح (Grenier – 1992) أن حقيقة كون مؤسسات الإعلام هى نمط صناعى ومجال للأعمال إنما يعنى أيضا ارتباط وتعبير الخطابات الإعلامية التى تنتجها مع أصحاب هذه الصناعة(٢٦) .

وتنتقد مدرسة التحليل الثقافى النمط السائد فى مجال تقديم الشئون السياسية داخل منظومة ثقافة وسائل الإعلام المعاصرة ، حيث ترى أن هناك إهمالا لقضايا وأجندة الإنتخابات مقابل التركيز على فكرة صراع الإنتخابات ذاته ، إذ يختزل الحدث الإنتخابى من كونه تعبيرا عن قوى سياسية بمرجعيات وأجندات قضايا إلى مجرد التركيز على الحدث بما يجعل الأمر شبيه بالمنافسات الرياضية التى يتحول فيها الجمهور الى مشجعين للفرق المتنافسة (٢٧) .

ومدخل الدراسات الثقافية لاينظر للثقافة المقدمة عبر وسائل الإعلام باعتبارها مضامينا محايدة ، ووفقا لرؤية (Kress – 1993) فان الصحافة

تقوم هنا بوظيفتين محددتين ، احداهما وظيفة أيديولوجية من خلالها تقوم الصحافة بالتعامل مع مفردات الحياة الإجتماعية وتضمينها داخل نظم منطقية متوافقة ، والثانية وظيفة سياسية تحاول من خلالها الصحافة أن تمنح معنى للعالم ، أى أن الصحف تسعى لتشكيل والتأثير على البناء الأيديولوجى للمجتمع الذى تعمل فى إطاره (٢٨) .

وتمثل اللغة فى هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالخطابات الصحفية محورا مهما فى مجال التحليل الثقافى ، والتى لاتكون هنا رموزا محايدة بل وسيطا رمزيا تتشكل من خلاله المعانى المنقولة والدلالات الموظفة ، فوفقا لكل من (Montgomery & Allan – 1992) " فقد بذل جهد بحثى موسع خلال العقدين الأخيرين فى تطوير مدخل التحليل الثقافى من أجل تقديم إجابات موسعة وشاملة عن أسئلة من مثل : كيف يمكن تعريف حدود وظيفة اللغة فى التحليل الثقافى " (٢٩) .

وتعنى الدراسات الثقافية بتوظيف أدوات تحليلية أبرزها أدوات تحليل الخطاب من أجل تقديم تحليلات وتفسيرات ذات منحى نقدى ، تعبر عن حالة من الرصد والتحليل الموضوعى غير الإنطباعى ولا الظاهرى لمحتوى النصوص الإعلامية (الخطابات) بحثا عن الخصائص العامة لها ووظائفها فى الشروط المختلفة لبيئتها الإجتماعية .

وتعتمد هذه الدراسة على أدوات تحليل الخطاب باعتبارها أدوات بحثية تمثل نتاجا طبيعيا لمدرسة التحليل الثقافى ، وكما يرى كل من Phillips) (Jorgensen – 2002 & فإنه لايمكن توظيف تحليل الخطاب ببساطة فى كل مجالات البحث ولا مع كل الأطر النظرية ،أو بمعزل عن الأسس النظرية والمنهجية له (٣٠) .

والخطابات هنا تقدمها الصحف المختلفة وفق أنماط ملكيتها المتنوعة ، وهى لاتقف عند مجرد تقديم الوقائع والقضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية بل تقوم بمنحها سمات نوعية و تأطيرها ، لتكون تعبيرا عن الوظائف التى تسعى القوى المختلفة الموجهة لهذه الخطابات الصحفية نحو تحقيقها .

ونحن هنا استنادا الى الأفق النظرى لمدرسة التحليل الثقافى وأطروحات الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام ، لانقف فقط عند مجرد دراسة الخطابات كنصوص صحفية مجردة بل نتخطاها نحو النظر لوظائفها وتعبيراتها الإجتماعية ونمط الإقتصاد السياسى المعبرة عنه ، وكذلك عمليات التناص أو التعارض فيما بينها ، من أجل وضع هذه الخطابات ضمن بيئة إنتاجها الأوسع والأشمل .

ويبرز هنا فى دراستنا نوعان محددان من الخطابات الصحفية ، أحدهما الخطاب الصحفى المعبر عن المواقف الرسمية بشأن حقوق الإنسان ممثلا

فى خطاب الصحافة القومية ويعرف هذا الخطاب الصحفى بأنه وجهات نظر وأطروحات وتفسيرات ومقترحات يقدمها من يتحدثون باسم السلطة التنفيذية ، وبالطبع تكمن أهمية هذا الخطاب من منطلق أنه يعبر عمن يملكون أدوار أكبر وأكثر تأثيرا فى الواقع ، هذا مايمنحه الأهمية والدور المهيمن بحكم مايتوافر له من معطيات ونفوذ .

و يعرف (Herman & Sullivan – 1991) الخطابات المعارضة بأنها تعمل فى ذات المجال الذى تمارس فيه الخطابات المهيمنة سيطرتها ، وأنها بمثابة خطابات بديلة ، لاتسعى نحو تقديم نفس الرؤى للعالم كتلك التى تقدمها الخطابات المهيمنة والسائدة (٣١) .

نتائج الدراسة التحليلية لخطاب الحقوق السياسية والمدنية فى صحف الدراسة :

أولا : نتائج تحليل خطاب جريدة الأهرام :

– بداية يتبين من قراءة محتوى الجدول رقم (١) مركزية منظومة الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام حيث حضرت معالجاتها بنسبة ٩و٤٥% ، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة فترة الدراسة التي تضمنت أحداثا ذات طابع سياسى أفرزت كثافة فى معالجة مختلف منظومة الحقوق السياسية .

و يتبين من الجدول السابق أن منظومة الحقوق المدنية في خطاب جريدة الأهرام لم تتضمن سوى مانسبته ٢و١٨% من المعالجات، وهو أمر يجد تفسيره في أنه وبينما اعتنت خطابات صحف أحزاب وقوى المعارضة بطرح قضايا تخص قانون الطوارئ ، والإعتقال ، ، غابت هذه القضايا من التواجد داخل خطاب جريدة الأهرام ، لتقتصر المعالجة على موضوعات تتعلق بحرية الرأى والتعبير والتأكيد على إتاحتها ، وهو ماكان مسئولا عن محدودية كثافة تناول منظومة الحقوق المدنية ككل في الخطاب ، وهو مايعبر عن حالة توظيف لعملية تقديم قضايا حقوق الإنسان المطروحة داخل الخطاب لتدعم أهداف جلب التأييد والدعم لمواقف السلطة التنفيذية ، انعكاسا لارتباط خطاب الصحف القومية تنظيميا – عبر نمط الملكية وتعيين القيادات الإدارية والتحريرية – بالسلطة التنفيذية .

– هذا الإرتباط إنعكس أيضا في مجال سمات تقديم خطاب حقوق الإنسان السياسية والمدنية ، حيث مال الخطاب إلى تقديم هذه الحقوق عبر إبراز تواجدها ، وذلك على عكس الخطاب الصحفي لقوى وتيارات المعارضة ، والتي تناولت الحقوق المختلفة من منطلق انتهاكها أو غيابها رغبة منها في إدانة السياسات الرسمية .

١/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهرام :

- يجدر القول أن نمط تقديم مختلف قضايا منظومة حقوق الإنسان السياسية فى خطاب جريدة الأهرام اتجه نحو تقديم هذه الحقوق وتأطيرها فى هيئة " منجزات حدثت " ، أى أنها حقوق متوافرة ومتحققة في الواقع المعيش ، في تأكيد على توجه الخطاب نحو توظيف معالجاته فى هذا الصدد لمساندة السياسات الرسمية وتفنيدا لخطاب قوى المعارضة في هذا الشأن، والذي يعمد إلى اتهام الحكومة والسلطة التنفيذية بعدم توفير هذه الحقوق بل وانتهاكها ، وكما ذهبت كثير من أطروحات خطابات صحف المعارضة .

- الحق في اجراء انتخابات حرة : توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن منظومة الحقوق السياسية التي تم تناولها داخل الخطاب ركزت على الحق في إجراء إنتخابات حرة ،وهو ماقد يحمل للوهلة الأولى مؤشرات عن تقارب خطاب جريدة الأهرام مع خطابات صحف المعارضة في هذا الصدد ،لكن فحص وتحليل سياقات تقديم هذه الأطروحات والوظائف التي تسعى لتحقيها في الواقع ، يدل على أنها عملت على تقديم هذه الحقوق باعتبارها قد تحققت من خلال مبادرة الرئيس مبارك بطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، ثم ماتلى ذلك من انتخابات رئاسية تعددية تحت إشراف القضاء، أى أنه رغم توافق أولوية حضور هذه القضية في الخطابات الصحفية المختلفة إلا أن دلالة طرحها وأطر تقديمها يعمل في حالة خطاب جريدة الأهرام في اتجاه دعم وتأييد السياسات الحكومية في هذا الصدد ، بينما في حالة الخطابات الصحفية المعارضة كانت معالجته تقدم فى إطار " الغياب " أى عدم وجودها في الواقع ثم تبنى الدعوة والمطالبة بتحققها .

وطرح الخطاب هذا الحق عبر بعدين محددين ، البعد الأول والأكثر حضورا تمثل في التأكيد على الحق في حيدة ونزاهة الأجهزة الحكومية المختلفة في الإنتخابات ، حيث عمد الخطاب إلى تأكيد تحقق هذا البعد في الإنتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية من خلال جمع وحشد الدلائل التى تؤكد على حياد مختلف الأجهزة التنفيذية ووسائل الإعلام القومية ، وكان هذا الخطاب الصحفي يفند أيضا خطابات صحفيه أخرى عبرت عنها صحف المعارضة تقول بعكس ذلك .

وتلاه البعد الخاص بالحق في الإشراف المحايد المستقل على الإنتخابات ،حيث أكد الخطاب أيضا على توافر هذا البعد من خلال تتبع ورصد حضور ومشاركة القضاء في الإشراف على الإنتخابات وتقديمه باعتباره تأكيدا على نزاهة وتجرد الحدث الإنتخابى ، حيث تذهب افتتاحية صحيفة الأهرام إلى القول بأن " خلاصة القول أن يوم السابع من سبتمبر سوف يظل علامة مضيئة تشير إلى أول إنتخابات حرة نزيهة يمتلك فيها شعب مصر حقه

بالكامل في اختيار رئيسه من بين عشرة مرشحين يمثلون أهم الأحزاب السياسية الشرعية " (٣٢).

– الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب: جاء تقديم الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة الحضور ، ويعكس رصد سمات تقديم هذا الحق فى الخطاب وجود توجه واضح نحو التأكيد على أن ماحدث من تحولات وتغييرات عملت على تأكيد وممارسة هذا الحق فى الواقع المصري، وبما يمثل دعما ومساندة لمواقف وسياسات السلطة التنفيذية في هذا الصدد .

وركز الخطاب على أن هذا الحق قد توافر من خلال الحدث الإنتخابى، حيث دأبت الأطروحات في هذا السياق على تأكيد فرادة حدث الإنتخابات الرئاسية لما يسمح به من انتخاب حر مباشر لرئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح ، وسعى الخطاب نحو تأكيد تكافؤ الفرص المتاحة للمرشحين " فأمامنا الآن عشرة مرشحين للرئاسة يمثلون كل ألوان الطيف لاتمايز فيهم بين رئيس ومرءوس ولا بين يمين ويسار اختلفت فيما بينهم الوسائل ولكن الغاية واحدة وهى استكمال بناء الوطن " (٣٣) .

– الحق في مشاركة جماهيرية في صناعة القرار السياسى : جاءت معالجاتها في المرتبة الثالثة من حيث كثافة التقديم ، ويلاحظ هنا أن السياق العام لطرح هذا الحق تم عبر القول بأنه لم يعد هناك مبررات للتقاعس والعزوف الجماهيرى عن المشاركة السياسية بصورها المختلفة بعد التعديلات الدستورية ، و التي أتاحت للجمهور من الناخبين حق الإنتخاب بين مرشحين متنافسين ، وأنه لن تكتمل العملية الديمقراطية إلا من خلال إقبال جماهيرى يعزز هذا التوجه ويدعمه .

و حملت المعالجات ذات التوجه الذي يذهب في اتجاه التأكيد على تحقق هذه الحالة من المشاركة الجماهيرية من خلال قدرة المصريين لأول مرة – وفق ماذكر مرارا في الخطاب – على اختيار رئيسهم من بين أكثر من مرشح .

– الحق في المطالبة باصلاحات وتعديلات دستورية : جاءت معالجة هذا الحق داخل الخطاب في سياق التأكيد على توافره وممارسته من خلال مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور وماتلى ذلك من اصلاحات ، وتتعدد الأطروحات فى هذا الصدد : " مما لاشك فيه أن الخطوة الموفقة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور باعطاء الشعب المصري كامل حقه في اختيار رئيسه كانت حدثا فارقا في حياة الشعب المصري ...وهى تفتح الطريق لينطلق الناس يتخيلون ويحلمون " (٣٤) .

– الحق في عدم تركز واحتكار السلطة وإقرار تداولها : حرص خطاب جريدة الأهرام على تأكيد توافر هذا الحق بالفعل ، وأن الغرض والمحصلة الأخيرة من الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية هو دعم ممارسة هذا الحق ، والذي أصبح واقعا معيشا من خلال الإقرار بحق الترشح للإنتخابات

الرئاسية ، وقيام الناخبين بالإنتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح . ويرى د. عبد المنعم سعيد في هذا الصدد أن " المفهوم الثالث الذي تغير هو مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصري " (٣٥) .

– الحق في تعددية سياسية غير مقيدة : تمت معالجة هذا الحق داخل خطاب جريدة الأهرام من منطلق أن التعديلات الدستورية ومناخ الإصلاح الذي أرسى دعائمه الرئيس مبارك سيعمل في اتجاه دعم وتقوية دور الأحزاب الشرعية ، ويمنحها دورا أكثر فعالية ، حيث يرى مكرم محمد أحمد " رفعت الإنتخابات سقف حرية التعبير إلى الحد الأقصى ، وحصنت حق الأحزاب في الوصول إلى الجماهير في اجتماعات عامة وخاصة " (٣٦) .

٢/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنيـــة داخـــل خطـــاب جريدة الأهرام :

– مثلت عملية تقديم منظومة الحقوق المدنية داخل خطاب جريـــدة الأهـــرام حضورا ثانويا مقارنة بكثافة حضورها داخل مختلـــف خطابـــات الـــصحف الأخرى المعبرة عن قوى المعارضة ،ارتباطا باعتناء خطاب جريدة الأهرام – من منطلق توظيف معالجاته بما يتسق وأهـــداف الـــسياسات الرســـمية – بمتابعة الأحداث السياسية التي امتلأت بها تلك الفترة ، مما اقتضى تكثيـــف تناول قضايا الحقوق السياسية ، خاصة وأنه كان في حالة مواجهة وتفنيد مع خطابات صحفية معارضة توكد على غياب هذه الحقوق السياسية ، فـــسعى خطاب الأهرام للتأكيد على توافر هذه الحقوق .

أما الأمر الثانى فيتعلق بطبيعة منظومة الحقوق المدنية ذاتها ، والتي تتضمن قضايا مثل الحق في عدم تطبيق قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية ، فضلا عن الحق في عدم الحجز أو الإعتقال التعسفي ، وكذلك حق التظاهر السلمى وغير ذلك من قضايا ، فتم بصورة عامة تهميشها ، واقتصر تناولها على من ينتمون إلى التيار النقدى داخل خطاب جريدة الأهرام ، والذي يضم عدد من الكتاب أصحاب رؤى تتمايز عن المسار العام لمعالجات هذه االحقوق داخـــل خطاب جريدة الأهرام ، مثل كتابات كل من سلامة أحمد ســـلامة ومحمـــد السيد سعيد وفهمى هويدى تحديدا ثم بعض الكتابات الأخرى المتفرقة .

– وهكذا اتجه خطاب جريدة الأهرام وكما توضح بيانات الجدول رقـــم (٣) إلى التركيز على قضايا حقوق مدنية عامة مثل الحق فـــي حريـــة الـــرأى والتعبير ، وعدم التمييز بين البشر.

– الحق في حرية الرأى والتعبير: حظى بالنسبة الأكبر من المعالجات، وذلك نتيجة لما تضمنه من أبعاد متنوعة ، وكان الإتجاه العام للطـــرح أن حالـــة الإصلاح السياسى والدستورى قد أفرزت صيانة لهذا الحق تعبر عنه حريـــة

الصحف ، ومأشارله الخطاب من حياد مؤسسات الإعلام القومية إبان فترات الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية .

- الحق في عدم التمييز بين البشر : رفض الخطاب التمييز بناء على محددات دينية أو اقتصادية أو إجتماعية ، مما يؤكد على حرص الخطاب على إعلاء قيمة المواطنة ، كما وظف خطاب جريدة الأهرام هذه القضية ليحمل على قوى المعارضة المناوئة له خاصة جماعة الإخوان المسلمين ، وليقدم الخطاب السياسات الرسمية باعتبارها المدافعة عن هذا الحق في حين يسعى الخصم السياسى الرئيسى الذي ظهرت قوته التنافسية في الإنتخابات البرلمانية إلى تذويب هذا الحق ، فضلا عن توجيه النقد له بشأن استخدام شعارات دينية في الإنتخابات رأى خطاب جريدة الأهرام أنها تمثل حالة من التمييز على أساس دينى .

- وتضمن الخطاب معالجات للحق في استقلال القضاء ، من خلال التأكيد على توافره وعبر إعطاء أمثلة توضح دور القضاء المصري في الإشراف على الإنتخابات ،وكيف أن ذلك ضمانة أساسية لنزاهة الإنتخابات بحكم استقلاله وتاريخه المهنى المميز .

وتلى ذلك معالجة الحق في المساواة أمام القانون حيث مالت المعالجات في هذا الصدد للتأكيد على أن منظومة الإصلاح السياسى والتشريعى التي بادرت بها السلطة تستهدف تحقيق وإرساء هذا الحق عبر ماتكفله من مراكز قانونية متساوية للأفراد أمام القانون .

وقدم الخطاب قضايا حقوقية أخرى بنسب حضور محدودة بلغت نسبتها ٣و٢% وعبرت عن رغبة عدد من منتجى خطاب جريدة الأهرام فى أن تمتد عجلة الإصلاح السياسى والدستورى لتشمل تنقية البنية التشريعية من القوانين الإستثنائية .

- لم تحظ قضية الحق في عدم التعرض للإعتقال والحجز التعسفي سوى بحضور محدود جدا لم يتجاوز ١و١% في تعبير عن توجهات الخطاب الصحفي ، وارتباطه بالتوجهات الرسمية ، ويتأكد هذا المعنى من خلال غياب قضايا وموضوعات تتناول حقوقا مدنية كانت حاضرة بشكل مكثف جدا داخل خطابات صحف المعارضة ،كالحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي ، وكذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب والإعتداء البدنى ، وهو تعبير عن رؤية خطاب جريدة الأهرام بشأن كون هذه الحقوق منجزة بالفعل.

ثانيا : نتائج تحليل خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد :

١/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الوفد :

- يتبين من قراءة محتوى الجدول رقم (٢) أن منظومة الحقوق السياسية كانت الأكثر حضورا داخل خطاب جريدة الوفد بنسبة (٤و٦٧%) ،و تلتها الحقوق المدنية بنسبة (٦و٣٢%) ، ويمثل ذلك تعبيرا عن درجة ارتباط الخطاب المقدم بالأحداث والقضايا المثارة خلال عام الدراسة والتي كانت في غالبيتها فعاليات ذات طابع سياسى ، فضلا عن أن الخطاب المتعلق بالحقوق السياسيه خاصة فى بعده المنادى بفكر الإصلاح والتغيير مثل حضورا دالا في هذه الفترة ومثل منطقة جاذبة لشرائح موسعة من القراء ، وهو ماكان مسئولا عن تزايد معالجات منظومة الحقوق السياسية .

- الملاحظ أن معالجة الحقوق السياسية عكست رغبة القوى السياسية المنتجة للخطاب الصحفى ، ممثلة فى حزب الوفد فى توظيف مضمون الخطاب لدحض مواقف الخصم السياسى المركزى من وجهة نظر حزب الوفد ، ممثلا فى الحزب الوطنى وحكومته ومجمل السياسات الرسمية ، حيث أن تقديم هذه الحقوق السياسية تم بشكل عكسى ، بمعنى أن الخطاب وهو يتناول كل حق على حده مثلا يقدم مطالبة بتوفيره والتأكيد على أهمية ممارسته ، وذلك في الوقت الذي يعيب فيه غيابه عن التطبيق في الواقع الفعلى وإهداره في الممارسات اليومية ، وهو هنا بالطبع وفي سياق الصراع السياسى ينسب إهدار الحقوق السياسية للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم .

أى أن الخطاب المعنى بالحقوق السياسية المقدم هنا هو خطاب معارضة في المقام الأول ، يدعم مواقف الحزب ويقدمها باعتبارها متبنية ومطالبة بهذه الحقوق ، في الوقت الذي يفند فيه ويناهض مواقف السلطة التنفيذية ويقدمها باعتبارها رافضة لإقرار هذه الحقوق وتطبيقها لتنفرد وحدها بالساحة السياسية .

- الحق في إجراء انتخابات حرة : مثلت معالجة هذا الحق الحضور الأبرز وبنسبة (٩و٣٧%) وهو مايعكس أولويات حزب الوفد الذي يخوض انتخابات رئاسية ثم برلمانية ، ويرغب في التأكيد على هذا الحق ليتثنى لمرشحيه العمل في إطار سياسى موضوعى يوفر الضمانات المختلفة في هذا الصدد .

وركز الخطاب فى تقديم هذا الحق على قضية ضرورة حياد السلطة التنفيذية في مجمل مراحل العملية الإنتخابية ، حيث مثل هذا المطلب الأطروحة المركزية في مجال تناول الحق في انتخابات حرة ، وسعى الخطاب نحو إدانة واتهام السلطة التنفيذية من خلال أجهزتها المختلفة بالتدخل ، كما قام الخطاب بتأطير سلوك وتصرفات أجهزة السلطة التنفيذية

باعتبارها سلبية وتعمل ضد هذا الحق ، وقد سعى الخطاب في هذا الصدد لاستدعاء تجارب وذكريات سابقة تؤكد الفكرة المطروحة .

وسعيا وراء تحقيق عائد أكبر من جراء توظيف هذا النمط من المعالجات، حشد الخطاب مصادر صحفية متنوعة داخل المضامين الصحفية ، تحمل توجهات تتفق مع مواقفه وتدعمها من أجل تأطيرها للرأى العام باعتبارها " موضع إتفاق عام " ، ومعظم هذه المصادر تنتمى إلى قوى المعارضة على اختلافها ، وهو مايؤكد على آلية محددة في استدعاء المصادر ذات التوجهات المعروفة والمتسقة مع مايريد خطاب الجريدة التأكيد عليه وترويجه لدى القراء .

وفي إطار معالجة الحق في انتخابات حرة يتبين وجود طرحين آخرين تم تقديمهما داخل نفس الإطار السابق توضيحه ، وان حظى كل منهما بمعالجات أقل نسبيا مما سبق ، وهما الطرح الخاص بالمطالبة بجهة اشراف محايد على العملية الإنتخابية ، من خلال التأكيد على تشكيل مجلس أو جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية يوكل إليها الإشراف على الإنتخابات لضمان حيدتها ، و البعد الخاص بطلب تنقية الجداول الإنتخابية باعتبارها مقدمة لازمة – كما يطرح الخطاب الحالة – لتأكيد نزاهة عملية الإنتخابات ، و وصلت الأطروحات إلى حد تحبيذ وتبنى فكرة الدعوة لإشراف جهات أجنبية " كنت ومازلت من الذين يفضلون الإشراف الأجنبي على الانتخابات الرئاسية، وأي انتخابات قادمة " (٣٧) .

– الحق في فرص متكافئة في الترشح لمختلف المناصب : جاء حضور هذا الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة التناول داخل منظومة الحقوق السياسية التي طرحها خطاب جريدة الوفد ، وذلك عبر معالجات بلغت نسبتها (٢و٢٠%) ، وهناك بعدان محددان جاءت في إطارهما المعالجات ، البعد الأكثر كثافة هو المطالب بفرص متكافئة للترشح الحر المباشر لمنصب رئاسة الجمهورية بين عدد من المرشحين المتنافسين ، ويرتبط ذلك بدخول رئيس حزب الوفد كمرشح في هذه الإنتخابات ، ثم قيام الجريدة بتقديم متابعة لأنشطة وجولات رئيس الحزب تؤكد على وجود إجراءات تنتهك وتتعدى على الحقوق المتكافئة للمرشحين ، وقد توسع الخطاب فى تقديك تلك الأراء.

وحاز البعد الخاص بالفرص المتكافئة للترشح في الإنتخابات البرلمانية بنسبة حضور أقل ،

وتأتى الأطروحات التي تسعى نحو إدانة ماتم اتخاذه من تعديلات دستورية باعتبارها لم توفر اساسا للحياد بين المرشحين المختلفين سواء في انتخابات الرئاسة أو الإنتخابات البرلمانية ، حيث تقدم بعض هذه الأطروحات ماتعتبره نوعا من استحالة تحقق فرص متكافئة للترشح وللعب أدوار سياسية متنوعة، و تطرح تساؤلها الإستنكارى في هذا الصدد " فماذا يفعل الرئيس —

مثلا ــ بحزبه الحاكم الذي اصبح هو الدولة ويستغل امكانياتها الهائلة ورئاسة الرئيس لهذا الحزب؟! " (٣٨).

– الحق في عدم تركز السلطة وإقرار تداولها : ركز الخطاب على نفي توافر هذا الحق في الواقع الفعلى معبرا عن رؤيته لمسئولية السلطة عن ذلك ، وتأكيدا على تقديم الحزب الذى يعبر عنه الخطاب باعتباره الداعم لهذا الحق ، كما أن كثافة تناول هذا الحق عكس أيضا إدراك الخطاب لما قد يترتب من ضرر يصيب الحزب من جراء عدم توافر هذا الحق .

وقدم الخطاب أطروحات تلح على أهمية تحقق التداول للسلطة بدءا من المحليات: " لابد من البحث عن وسيلة سليمة لتداول السلطة وأرى أنه يمكن أن يتحقق ذلك بداية بانتخاب القيادات المحلية بالانتخاب الحر المباشر بدءا من رئيس الحى حتى المحافظ " (٣٩) .

– الحق في المطالبة باصلاحات دستورية : يمكن القول أن تقديم هذا الحق داخل الخطاب إنما عبر عن مطلب دائم للحزب المنتج للخطاب ، رغبة منه في إحداث تعديل يستفيد منه ونخبته في بناء موقف محدد يمنحهم أدوارا أوسع وأكثر امتدادا في الحياة السياسية في مصر ، و يؤكد ذلك الطرح التالى الذى قدمه قبل إعلان الرئيس مبارك للتعديلات : " الشعب المصري وعلى رأسه النخبة السياسية والثقافية تطالب منذ سنوات بتغيير الدستورعلى أمل أن يتضمن التغيير التعددية السياسية والفكرية " (٤٠).

ولكن فيما بعد اقرار التعديلات الدستورية والتي اتاحت اختيار الرئيس بين مرشحين متنافسين ، بدأ الخطاب يطور أطروحاته لتنادى بعدم كفاية هذه التعديلات ، وتطالب بشروط تجعل الترشيح أكثر تيسيرا ، كما تسعى في الوقت ذاته لتقديم وتأطير مواقف السلطة التنفيذية في سياق سلبى .

وتأتى الأطروحات تطالب بالمزيد وتنتقد المتحقق على أرض الواقع من تعديلات يراها الخطاب غير محققة لكل مطالب القوى المعارضة : " والحلقة الرئيسية التي لو أصلحناها، لصلح كل شئ هي ان ننهي هذا الاختلال في العلاقة بين السلطات، وأن نحول مصر من دولة استبداد وطني إلي دولة ديمقراطية حقيقية، الأمة فيها، هي ــ فعلا ــ مصدر السلطات، عبر دستور جديد " (٤١) .

هكذا عكست حالة الرغبة فى التوظيف السياسى للمضمون المقدم نمط توجهات معالجة الخطاب للحقوق السياسية ، فهو يسعى دوما إلى التقليل والتنديد بما تقوم به السلطة من إجراءات ومواقف ، حتى لو كانت ذات صلة بما طالب به الخطاب ذاته من قبل .

– ويكون من المهم في هذا المقام استخلاص الدلالة الخاصة بتراجع اهتمام الخطاب بتقديم قضية حق الجمهور في المشاركة في صناعة القرار السياسى لتكون أقل الحقوق السياسية حضورا داخله وبنسبة (٦و٣%) ، ولعل

هذا يمثل مؤشرا على الطبيعة النخبوية لخطاب حقوق الإنسان فـــى جريـــدة الوفد ، وارتباطه بتوجهات قيادة الحزب وأدوارها ومطامحهـــا فـــي الواقـــع السياسى ، وغلبة حيز التوظيف المباشر لهذا الخطاب فى مجـــال الـــصراع السياسى عن النظر لتأسيس حالة حقوقية شاملة ، فنظرا لكون رئيس الحزب ونخبته مشغوله بمسألة الترشح لكل من الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية ، فقد تم التركيز تحديدا على المعالجات المعنية بتوفير ضمانات لهؤلاء المرشحين، وتأكيد أدوارهم في هذا المعترك السياسى ، في حـــين تراجعـــت المطالبـــة بالتأكيد على أهمية دور الجمهور في مجال صناعة القرار.

٢/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنيـــة داخـــل خطـــاب جريدة الوفد :

يتضح من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (٣) شمول معالجة الخطاب لمختلف الحقوق المدنية ، وإن منح أولويات الإهتمام لعدد من الحقوق عكست آلية محددة فى تقديم هذه الحقوق ، من أجل توظيفها فى اتجاه دعم مواقـــف الحزب وإدانة مواقف السياسات الرسمية وأجهزة السلطة التنفيذية المختلفة .

- الحق في حرية الرأى والتعبير : جاءت معالجة هـــذا الحـــق فـــي المقدمة من حيث كثافة تقديمه داخل الخطاب ، وعبر أبعاد ثلاثة متكاملـــة . أولها ضرورة تعبير الإعلام القومى ممثلا في الصحف القوميـــة والقنـــوات والإذاعات المملوكة للدولة عن مختلف عناصر الخريطة السياسية المصرية دون أن تكون موضع احتكار من قبل الحكومة والحزب الحاكم ، ومثل هـــذا الطرح التوجه المركزى الذي حكم معالجات جريدة الوفد في هذا الصدد ، ثم البعد الخاص باطلاق حق الأفراد في اصدار الصحف ، ثـــم أخيـــرا البعـــد الخاص بعدم جواز الحبس في قضايا النشر.

ولعل أولوية معالجة البعد الخاص باستقلال منظومة الإعلام القومى له دلالته المتعلقة بإحساس الخطاب بالرغبة في استخدام عادل من وجهة نظره لتلك الإمكانيات الإعلامية ، ويعكس أيضا رغبة الحزب فى التقليل من قـــوة خصمه في الصراع السياسى ممثلا فى الحزب الحاكم .

وعبر ذلك عن توجه ثابت في خطاب الجريدة ، حيث تكثر المطالبـــة بأن " يتحول في نهاية المطاف إلي إعلام قومي، يمثل مصر الدولة لا مصر الحكومة، ويتبع التقاليد المهنية المستقرة، فيتيح للمصريين التعرف بشكل دقي علي الاتجاهات الفكرية والسياسية ويحفزهم علي اختيـــار الجانـــب الـــذي يجدونه الأكثر تعبيراً عن مصالحهم والانضمام اليه" (٤٢).

وقدم الخطاب أطروحات ترفض حبس الصحفيين في قضايا النشر مع المطالبة بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في هذا الصدد .

- الحق في إلغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية : جاءت معالجة هذا الحق في المرتبة الثانية من حيث كثافة الطرح ، تعبيرا عن أولويته داخل الخطاب لارتباطه بما يفرضه عدم تفعيله و فوق خطاب الجريدة من قيود على حركة الحزب وكوادره ونشر أفكاره بين الجمهور .

و توظف بعض الأطروحات مسألة إجراء الانتخابات في ظل قانون الطوارئ إطارا لإدانة السياسات الحكومية : " إجراء الانتخابات في أجواء بعيدة عن الحرية والديمقراطية وفي ظل القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ الذي لم يمنع إرهابا ولا تجارة المخدرات وكذلك المحاكم الاستثنائية لن يأتي بممثلين حقيقيين لهذا الشعب الصابر.." (٤٣) .

كذلك تسعى الأطروحات للتأطير السلبى لقانون الطوارئ من خلال كشف نتائج تطبيقه كما يقدمها الخطاب : " بعد ٢٤ عاما من لهيب قانون الطوارئ الذي حول مصر إلي سجن سياسي كبير.. وديمقراطية الحديد والنار!! " (٤٤) .

- الحق في استقلال القضاء : عنى خطاب الجريدة بمتابعة تحركات ومطالب القضاة وناديهم خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مشيدا بمواقفهم ومؤطرا لها باعتبارها حركة ايجابية في اتجاه إرساء حكم القانون ، ووظف الخطاب ذلك فى دعم مواقفه وإدانة السلطة التنفيذية ، وفى اتجاه دفع القراء وحشدهم لإدانة مواقف السلطة باعتبارها تتصدى لمطالب القضاة التي يقدمها الخطاب الصحفي باعتبارها معادلا موضوعيا لحكم القانون : " يخوض قضاة مصر هذه الأيام واحدة من معاركهم الخالدة دفاعا عن العدل والمشروعية وسيادة القانون ... وإقامة الحدود الفاصلة بين السلطات واستقلال السلطة القضائية " (٤٥) .

- الحق في عدم الحجز التعسفي واستخدام العنف والتعذيب : وتضمن الخطاب عددا من الأطروحات المقدمة في هذا السياق ، ووظفها من أجل تقديم ذاته والقوة السياسية التي يعبر عنها باعتبارهما المدافعين عن هذا الحق في مقابل محاولة تأطير الأجهزة الحكومية باعتبارها المسئولة عن عدم العمل به بل وإنتهاكه .

وقد سعى الخطاب ليقدم تحذيرا لجماعة الإخوان بضرورة الالتزام بقواعد الديمقراطية ونبذ ثقافة العنف ، وذلك تعليقا على ماحازوه من مكاسب فى الانتخابات البرلمانية ، ويعود هذا الخطاب الى مايقدمه صلاح عيسى الكاتب اليسارى الذى سمح له الخطاب بالتواجد داخل ساحته بصورة أسبوعية : " والأمل أن يثبت الإخوان عبر أدائهم في البرلمان أنهم أشبه ما يكونون بحزب ديمقراطي لا علاقة له بالعنف الذي اتسم به التيار الإسلامي وتمثل في مدرسة سيد قطب " (٤٦) .

– الحق في عدم التمييز بين البشر : توزعت معالجات هذا الحق على بعدين محددين داخل خطاب جريدة الوفد ، البعد الأكثر تواجدا خاص بالتأكيد على قيمة المواطنة والحقوق المتساوية بين أفراد الوطن الواحد بصرف النظر عن اختلاف العقيدة ، وهو أمر يتسق مع مبدأ تاريخى فى خطاب حزب الوفد مثلت فيه قيمة " الوحدة الوطنية" ركيزة حاضرة دوما كان لها امتدادها وتجلياتها في مختلف فعاليات وأنشطة الحزب ، أما البعد الثاني فيطرح عدم التمييز على أساس اجتماعي وطبقي وحظي بعدد معالجات أقل قياسا بالبعد السابق .

وفيما يخص عدم التمييز على أساس ديني احتشد الخطاب بأطروحات متنوعة تحذر من استغلال البعد الديني في العمل السياسي وما قد ينجم عنه من تقسيم ديني للمواطنين ، فهناك اعتراض على ممارسات جماعة الإخوان في هذا الخطاب " الإخوان يصرون علي رفع لافتة الإسلام هو الحل وهو شعار طائفي عرقي يتساوي مع الشعار القائل: »إما أن تكون معي أو ضدي« الذي رفعه بوش بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١!" (٤٧) .

وفيما يخص البعد الخاص بعدم التمييز على أساس اجتماعي وطبقي فقد ركز هذا البعد على بيان التفاوتات في الحالة الاقتصادية لعموم المواطنين ، وكيف أن هناك شرائح محدودة ثرية جدا وسط موجات من الفقر ، وكان الغرض المركزي لهذا الخطاب هو التأطير السلبي للسياسات الحكومية وتقديمها على أنها تعمل ضد مصالح غالبية المواطنين كنوع من التعبئة للجماهير خلف مرشحي حزب الوفد في الانتخابات " إلا أنه من المؤكد– وفقاً لكل الأرقام والمؤشرات – إن الفجوة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع في بلادنا قد اتسعت علي نحو غير مسبوق، وان معدلات البطالة في تصاعد مستمر، وان عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ازداد زيادة كبيرة وان خط الفقر قد ازداد زيادة كبيرة " (٤٨) .

– حقوق مدنية متنوعة أخرى : تضمن الخطاب الصحفي عددا من الحقوق التي حظت بحضور هامشى ، من بينها الحق في التظاهر السلمى ، ثم الحق في عدم الإعتقال والحجز التعسفي ، وربما يعود ذلك إلى انشغال الخطاب بتقديم الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق المدنية وثيقة الصلة بالحقوق السياسية نظرا لأحداث الإستفتاءات والإنتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها فترة الدراسة .

وقد حظت حقوق أخرى بنسب معالجات أقل يوضحها الجدول رقم (٣) نتيجة لهيمنة البعد السياسى على معالجات الصحيفة ، كالحق في حرية الإنتقال ، و الحق في المساواة التامة أمام القانون ، ثم أخيرا الحق في حرية تكوين التنظيمات والتجمعات المدنية .

ثالثا : نتائج تحليل خطاب جريدة الأهالى :

١/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية داخل خطاب جريدة الأهالى :

- يتبين من الجدول رقم (٢) أن خطاب الحقوق السياسية قد أولى اهتمامه بتقديم الحق فى الانتخابات الحرة ، باعتبارها حجر الأساس الذي يمكن أن تتأسس علية مختلف الحقوق السياسية الأخرى ، وقد وظف الخطاب معالجاته لمختلف الحقوق السياسية من أجل التقليل من حجج خطاب السلطة والخطابات الصحفية الداعمة له ، عبر تفنيد مقولاتها المرددة لكون هذه الحقوق مكفولة ، حيث سعى الخطاب لتقديم أطروحات تنفى ذلك ، وتقديم مواقف حزب التجمع ونخبته فى إطار المدافعين عن الحقوق السياسية لعموم الجمهور المصرى فى وجه عنت السلطة التنفيذية فى كفالتها وإقرارها ، وذلك داخل مجال الصرع السياسى بين القوى السياسية المختلفة الذى يتخذ من الصحف وسيطا فكريا له .

- الحق في إجراء انتخابات حرة : حظى هذا الحق بنسبة التواجد الأكبر في مجال الحقوق السياسية التى قدمها الخطاب ، وتمت معالجته داخل خطاب جريدة الأهالى عبر ثلاثة أبعاد متكاملة ، أولها البعد الخاص بالتأكيد على الحق في حياد السلطة التنفيذية في العملية الإنتخابية ، وحظى بالحضور المكثف تعبيرا عن اهتمام الخطاب وتأكيده على أن الإنتخابات الحرة لاتتحقق إلا وفق فرضية حياد السلطة التنفيذية ، الأمر الذي يمنح الإنتخابات وفق مايراه هذا الخطاب مشروعيتها وتعبيرها عن عموم إرادة الناخبين ، ثم تلاه تقديم البعد المتعلق بالحق في جهة إشراف محايدة على الإنتخابات، ثم تمثل البعد الثالث في التأكيد على ضرورة تنقية الجداول الإنتخابية .

و تأتى الأطروحات الدالة في هذا الصدد : " يلح الحكم في مصر على قضية الخصوصية فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية في مصر فهل الخصوصية التي ينادون بها أن تجرى كل انتخابات عامة سواء لمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحليه في ظل تزوير واضح وتدخل فظ للسلطة التنفيذية وأغلبية كاسحة لحزب الرئيس " (٤٩) .

- الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب : جاءت معالجته لتمثل ثانى أكثر كثافة داخل منظومة الحقوق السياسية في خطاب جريدة الأهالى، وقدمت أطروحات متنوعة بعضها يتعلق بالتأكيد على الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المواقع ، ثم أيضا التأكيد على البعد الخاص بكفالة الإنتخاب الحر المباشر بين مرشحين متنافسين لمنصب الرئاسة .

وقد مهد الطريق لمثل هذه المعالجات ماأعلنه الرئيس مبارك من تعديلات تخص المادة ٧٦ من الدستور والتي فتحت الباب أمام المعالجات الصحفية لتقدم تصوراتها بشأن طبيعة الانتخابات الرئاسية ومايرتبط بها من

قضايا وإشكاليات : " كان من الأجدى استثمار جانب من المهلة الدستورية في النظر في خطوات إضافية للتطوير الديمقراطى ... لإتاحة مناخ تنافس حقيقى بين القوى السياسية ولتأمين فرص متكافئة للمتنافسين على مقعد الرئاسة أو على المقاعد النيابية أو على الأقل الحد من عدم التكافؤ الصارخ الموجود حاليا " (٥٠) .

- الحق في عدم تركز واحتكار السلطة : ويمكن في هذا الصدد أن نعرض عددا من الأطروحات الدالة على ماذهب إليه خطاب جريدة الأهالى في مجال رفض ماأسماه حالة احتكار السلطة والتي قدم بشأنها عددا من المؤشرات لتأكيد حدوثها ، ويقدم الخطاب مطالبه في هذا الصدد على لسان الأمين العام لحزب الوفد : " ان يتم تحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية في الدستور والتي تجعل الرئيس هو صاحب القرار السياسى والتنفيذى والتشريعى في مصر ليؤدى هذا التعديل في الدستور لتحول مصر في النهاية الى جمهورية برلمانية ديمقراطية " (٥١) .

- الحق في المطالبة باصلاحات وتعديلات دستورية : عبر تناول هذا الحق فى أطروحات الجريدة عن الدفع فى اتجاه الدعوة لإجراء تعديلات دستورية ، تدفع في اتجاه إرساء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية : " فالدستور الحالى صدر في ظل نظام الحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد الذي ساد في النظام السياسى والدستورى المصري في الفترة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٧٦ " (٥٢) .

- الحق في تعددية سياسية غير مقيدة : وتتناول الأطروحات في هذا السياق وتؤكد على ضرورة دعم التعددية السياسية ، وإلغاء القيود أمام تطورها ونموها ، وفي هذا السياق يتناول الخطاب كيف أدت هذه القيود إلى إضعاف الأحزاب : " ظاهرة الانشقاقات والصراعات الداخلية تعود في جانب منها الى الأوضاع السياسية في المجتمع وغياب الديمقراطية وقانون الأحزاب الذى منع قوى سياسية من حق تشكيل احزابها وسهل قيام أحزاب وهمية لاتقوم على برامج حقيقية ودفع قوى مختلفة إلى التجمع في حزب واحد لتصبح هذه الأحزاب عمليا جبهات سياسية أكثر من كونها حزبا " (٥٣) .

ومن المؤشرات التي يقدمها الخطاب تأكيدا على انتفاء ضمانات وجود الحق الخاص باقامة تعددية سياسية حقيقية : " منع الأحزاب الشرعية القائمة من اقامة مؤتمرات جماهيرية في أماكن مفتوحة أو مغلقة محاصرة مقار الأحزاب بشكل شبه يومى لعقدها ندوة أو مؤتمرا داخل تلك المقار " (٥٤) .

٢/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنيـــة داخـــل خطـــاب جريدة الأهالى :

يوضح الجدول رقم (٣) طبيعة الحقوق المدنية التي تمـــت معالجتهـــا وتأطيرها داخل خطاب جريدة الأهالى ، ويتبين وجود تراتبية محددة يعكسها الجدول فيما يخص نمط الاهتمام الذي أولته الجريدة لكل من هذه الحقوق .

– حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيـــرهم من الحقوق المدنية، هى الحق في حرية الرأى والتعبير ، و الحق في عـــدم التمييز بين البشر ، ثم الحق في الغاء العمـــل بموجـــب قـــانون الطـــوارئ والقوانين الإستثنائية .

– و مثل تقديم حقوق أخرى متنوعة حضورا متوسطا أو محدودا ، مثل الحق في استقلال القضاء ،والحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات وحرية ممارستها، والحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير .

وتلى ذلك عدد من الحقوق الأخرى بنسب حضور محدودة للغاية ، مثل التظاهر السلمى ، و الحق في تكوين الهيئات والتجمعات المدنية ، و الحق في المساواة التامة أمام القانون ، ثم أخيرا الحق في حرية الإنتقال ، وكما توضح بيانات الجدول السابق .

– الحق في حرية الرأى والتعبير : قدمت جريدة الأهالى قضية الحـــق في حرية الرأى والتعبير من خلال أربعة أبعاد متكاملة ، مثلوا معا تـــصور الخطاب لهذه القضية ومكوناتها واشتراطات تحققهـــا ، ويجـــدر بالـــذكر أن الخطاب تناول هذا الحق من خلال أطروحات تنفي تحققها في واقع الممارسة الفعلية ، أى أن أطر تقديم الحق في حرية الرأى والتعبير جاءت سلبية لتدين مواقف السلطة وتضعها كمسئول عن عدم توافر هذا الحق بأبعاده المختلفة ، وهو امتداد لخطاب الجريدة المعارض الذي يحمل على السياسات الحكومية .

وشهدت المعالجات كثافة فى اتجاه الدعوة إلى استقلال وموضوعية منظومة الإعلام القومى ، في تأكيد على رفض خطاب جريدة الأهالى لانفراد السلطة التنفيذية بتوجيه منظومة الاعلام القومى لخدمة مواقفها وحرمان قوى المعارضة من حضور مواز داخل هذا الإعلام ، وتعبيرا أيضا عن افتقاد الحزب لأدوات أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير .

وتلى البعد السابق مايتعلق بالتأكيد على حق الصحف في نقد جوانب القصور في الأداء العام ، ثم الدعوة إلى اطلاق حق اصدار الصحف للأفراد، وكذلك عدم جواز الحبس في قضايا النشر الصحفي ، حيث تقدم الجريدة تحقيقا على صفحة كاملة بعنوان " متى يتم رفع وصاية الدولة وحزبها عن وسائل الإعلام " (٥٥) .

– الحق في عدم التمييز بين البشر : جاءت معالجة هذا الحق لتضعه في المرتبة الثانية من حيث كثافة الحضور داخل خطاب جريدة الأهالى ، ولتعبر عن توجهات الخطاب الصحفي الذي ينبثق من مرجعية حزبية واضحة تدعم حقوق المواطنة بصرف النظر عن الإختلافات الدينية أو الطبقية ، وقدم الخطاب معارضة واضحة لمواقف بعض القوى السياسية ، والتى فى رأى خطاب جريدة الأهالى تؤسس لهذا التمييز ، وقد قصد الخطاب هنا جماعة الإخوان المسلمين وشعاراتها السياسية ذات المرجعية الدينية .

و يتبنى الخطاب طرح قضية مشاركة الأقباط في الحياة السياسية المصرية : " الفجر إذن قادم لامحالة...يوم يرى فيه كل من القبطى والمسلم صورة أخيه في مرآته فيكون الدين لله والوطن للجميع يوم يختفي فيه التعصب والحقد والكراهية ليحل محلها التسامح والإيثار والحب " (٥٦).

وفيما يتعلق برصد ورفض حالات التمييز ضد الفقراء سعى الخطاب ليؤصل لهذا المفهوم ويقدم مؤشرات عده تعبر عنه ، وبما يعكس نقده للسياسات الحكومية ، والتي هى من وجهة نظر الخطاب تكرس لهذا التمييز: " كثيرة هى الحوادث المروعة المرتبطة مباشرة بالبطالة وبما يرتبط بها من محسوبية وتمييز فج وغير أخلاقى بين أبناء الوطن حسب أصولهم الاجتماعية وعلاقات ذويهم بالمؤسسات العامة وبأصحاب النفوذ " (٥٧) .

– الحق في الغاء العمل بقانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية : جاءت هذه القضية في المرتبة الثالثة من حيث كثافة تقديمها داخل خطاب جريدة الأهالى ، وطرح الخطاب تأكيده على ضرورة تمتع المواطنين بمناخ يخلو من قوانين استثنائية ، : " فهل الخصوصية التي ينادون بها أن نعيش حالة طوارئ دائمة امتدت حتى الآن لما يقرب من ٢٤ عاما ...وماتعنيه من فتح المعتقلات والمحاكمات الإستثنائية وشيوع التعذيب في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة " (٥٨) .

– حقوق مدنية متنوعة : تضمن الخطاب معالجة لحقوق مدنية متنوعة حظت بحضور محدود قياسا بما سبق ، منها الدعوة إلى إستقلال السلطة القضائية تعبيرا عن ضمانة وكفالة حقوق التقاضى العادل ، وتلاها الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي ، ثم مختلف متظومة الحقوق المدنية السابق توضيحها فى الجدول (رقم ٣) .

ففيما يتعلق بحق التظاهر السلمى يندد الخطاب بحظر السلطة له : " إن الدولة البوليسية الحاكمة لم تتعلم بعد أن مصادرة حقوق التظاهر والاضراب والاعتصام والتجمع السلمى سيؤدى ان آجلا أو عاجلا الى انفجار عام تلقائى لايمكن ضبطه أو التحكم فيه " (٥٩) .

وتتواصل داخل الخطاب الدعوة لحرية التنظيم النقابى والتجمعات المدنية : " ضرورة رفع القيود الأمنية على منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية واصدار قانون جديد يؤكد استقلال القضاء " (٦٠) .

رابعا : نتائج تحليل خطاب جريدة آفاق عربية :

١/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق السياسية فى خطاب آفاق عربية :

- يوضح الجدول (رقم ٣) طبيعة الحقوق السياسية التي تم تقديمها وتأطيرها داخل خطاب جريدة " آفاق عربية " ، وأولى الإستخلاصات تتمثل فى ارتفاع معدل توظيف الخطاب لما يقدمه من مضمون من أجل إدانة مواقف السلطة التنفيذية ، ورفض سياساتها ، وتقديم التيار السياسى الذى تعبر عنه الجريدة ممثلا فى جماعة الإخوان المسلمين كبديل لها ، وأيضا من خلال لتوسع فى إظهار مواقف منتسبي وكوادر الجماعة فى أطر " الضحايا " ، و" المطاردون " و " المهمشون " من قبل السلطة التنفيذية .

والخطاب فى هذا الصدد يكاد يقتصر على كتابات لمصادر منتمية لجماعة الإخوان ، أى أن الرغبة فى التوظيف السياسى لمعالجات الحقوق السياسية قد وجه عمليات إنتقاء المصادر الصحفية فى اتجاه دعم الموقف العام للقوى السياسية المنتجة والموجهة للخطاب الصحفى .

- الحق في انتخابات حرة : حضر داخل خطاب الجريدة بنسبة (٨و٤٤%) ، وهو مايجعله ركيزة مهيمنة فى الخطاب الخاص بالحقوق السياسية ، حيث دأبت الجريدة على تقديم أطروحات تدعم توجهاتها المؤكدة على أن حياد السلطة التنفيذية في العملية الإنتخابية هو حق غير متوافر بفعل تدخل السلطة التنفيذية المستمر : " ففي كل الدوائر الإنتخابية تجاوزات بلا حدود بكل المحافظات ... انتشرت قوات الأمن وعربات الأمن المركزى لا لتأمين العملية الإنتخابية من الشغب ولكن لمنع الناخبين من الوصول إلى اللجان " (٦١).

وتعليقا على مجريات يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، تقدم الجريدة تحقيقا بعنوان " بالإكراه ! إجبار مشرفي اللجان على تسويد الاستمارات بنعم " (٦٢) .

وفيما يتعلق بالعنصر الخاص بتوفير جهات إشراف محايد على الإنتخابات لضمان نزاهتها وحيدتها ، تطرق خطاب الجريدة في هذا الصدد إلى المطالبة بالإشراف القضائى الكامل ، ولم تتطرق المعالجات للمناداة بإشراف جهات خارجية .

– الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب : يمثل ثانى أكثر الحقوق حضورا وكثافة في المعالجة داخل الخطاب ، وقد تضمنت معالجته تأكيدا على الحق في فرص متكافئة للترشح الحر المباشر بين مرشحين متنافسين لمنصب الرئاسة .

وقد فتح الباب لهذه المعالجات ماأعلنه الرئيس مبارك من تعديلات تخص المادة ٧٦ من الدستور ، وقد ظهرت مؤشرات التوظيف السياسى لمضمون الخطاب ممثلة فى إنفراد خطاب جريدة آفاق عربية بكثافة فى طرح الحق في الترشح في الاتحادات الطلابية ، وعدم التعرض للشطب والإستبعاد بالنسبة للمرشحين ، ارتباطا بدفاع الجريدة وتبنيها لمواقف منتسبى جماعة الإخوان من الطلاب المرشحين في الاتحادات الطلابية ، و لتمد مظلة الدفاع عن مواقفهم وتؤطر معالجاتها في هذا الصدد باعتبارها دفاعا عن حق سياسى .

ويؤكد الخطاب على أن " التعديل الدستورى المقترح الخاص بالمادة ٧٦ المتعلقة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية قد جاء متضمنا شروطا تعجيزية تفرغ التعديل من مضمونه ... وكأن التعديل لم يكن " (٦٣) .

وفيما يتعلق بالحق في فرص متكافئة في الترشح في انتخابات الاتحادات الطلابية في الجامعات ، فيمكن القول أن هناك متابعة مستمرة لأنشطة الطلاب المنتمين للإخوان ، مع حرص على اظهار صلتهم بها : " واصل عدد من طلاب جامعات مصر مظاهراتهم المنادية بإجراء اصلاحات داخل الجامعات وتعديل اللئحة الطلابية وكف يد الأمن عن الأنشطة الجامعية " (٦٤).

– الحق في عدم تركز السلطة وتداولها : مثل حضوره ثالثا من حيث كثافة تقديم مختلف الحقوق السياسية والتي عنى خطاب جريدة آفاق عربية بطرحها .

ويقدم الخطاب على لسان قيادات الجماعة أطروحاته في ذات الإطار " إن حزب الحاكم حريص على إبقاء الحال على ماهى عليه من فساد مالى وإدارى وسياسى واقتصادى واجتماعى .. حريص على الاستئثار بالسلطة والانفراد بالحكم ... " (٦٥) .

– الحق في المطالبة باصلاحات دستورية : جاء هذا الحق في المرتبة الرابعة من حيث كثافة معالجته ، ويلاحظ أن طبيعة تناول هذا الحق أخذت سمتا محددا ، فبعد إعلان الرئيس مبارك عن تعديلات المادة ٧٦ من الدستور ، بدأت المعالجات تنادى بمزيد من التعديلات ، أوتطلب شكلا محددا من التعديل ، أو تعلن عن قناعتها بالتعديل المزمع أو عدم جوهريته ، هذه المعالجات تؤطر مطالبها باعتبارها دفاعا عن حقوق ديمقراطية في مواجهة تأطير سلوكيات وأدوار السلطة باعتبارها افتئاتا على التعديلات المطلوبة .

فتنقل الجريدة عن تصريحات مرشد الجماعة مانصه " المطالب تشمل أيضا تعديل المادة ٧٧ من الدستور بتحديد مدة الرئاسة ، بجانب المواد الأخرى المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية ... وأن الشروط الواردة في خطاب الرئيس لتعديل المادة ٧٦ هى شروط تعجيزية تفرغ التعديل من مضمونه "(٦٦) .

– الحق في تعددية سياسية غير مقيدة : مثل أقل عناصر منظومة الحقوق السياسية كثافة في المعالجة في خطاب جريدة آفاق عربية ، وذلك عبر نسبة (٦و٨%) .

وتأتى الأطروحات تعبر عن المطالبة بتعددية سياسية وتؤطر الوضع القائم في مجال التعددية بأنه مقيد : " أصبحنا اليوم في تعددية سياسية حزبية مقيدة مشوهة لاتسمن ولاتغنى من جوع بفضل الكوابح والضوابط والقيود التي أدمن سدنة النظام صياغتها " (٦٧) .

٢/ سمات ووظائف تقديم قضايا الحقوق المدنية فى جريدة آفاق عربية :

– يوضح الجدول (رقم ٣) طبيعة الحقوق التي تم تقديمها وتأطيرها داخل خطاب جريدة

" آفاق عربية " ، حيث يتبين وجود تراتبية محددة يعكسها الجدول فيما يخص نمط الاهتمام الذي أولته الجريدة لكل من هذه الحقوق المدنية المتنوعة .

ويتضح وجود ثلاثة حقوق حظت بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم ، وهى كل من " الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي " ، ثم " الحق في العمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية " ، و" الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير " ، و هو مايؤكد على خصوصية تعبيرالخطاب عن موقف معارض للسياسات الحكومية ، وحرصا على تقديم هذه الحقوق عبر أطر سلبية تحمل دلالات عن عدم تحققها في الواقع ، بل والتعدى من قبل الأجهزة الحكومية – وكما يطرح الخطاب – عليها .

– وجاءت معالجة الحق الخاص بحرية الرأى والتعبير في درجة اهتمام أقل نسبيا ،كما حظت حقوق أخرى بنسب حضور محدودة ، مثل " الحق في التظاهر السلمى " ، و " الحق في عدم التمييز بين البشر " .

– وغاب عن الخطاب الخاص بالحقوق المدنية في جريدة " آفاق عربية " تقديم حقوق مهمة ، مثل الحق في المساواة التامة أمام القانون ، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات ، ولعل غياب معالجات تخص هذين الحقين يمنح مؤشرات دالة عن الأيديولوجية الحاكمة والموجهة لمعالجات خطاب الجريدة

بشأن منظومة الحقوق المدنية ، والتى أثرت على غياب أطروحات تؤكد على الحق في تبنى مختلف الأفكار والعقائد وحرية ممارسة الشعائر بشكل واسع لما قد يحمله ذلك من دلالات تتعارض مع المرجعية والأفكار الخاصة بالقوة المنتجة للخطاب .

– تأتى تراتبية معالجة الحقوق السابقة لتعبر عن حالة توظيف مقصودة سعى إليها الخطاب تعبيرا عن وجهة نظر وأولويات القوة التى يعبر عنها وصراعاتها السياسية مع مختلف القوى الأخرى ، أى إرتباطا بموقف جماعة الإخوان المسلمين ، هكذا جاء التواجد المكثف للحقوق الثلاث الأولى ليعبر عن درجة اهتمام الجريدة بتتبع ورصد الحالات التي تتم فيها المعالجات الأمنية لأنشطة وفعاليات تيار الأخوان المسلمين في ساحة العمل العام في مصر ، فيتوسع الخطاب في اظهار نماذج مختلفة سعيا نحو التنديد بالسلطة التنفيذية ، وتأطيرها فى صورة المعتدى على الحقوق المدنية للمواطنين .

– الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي : يركز الخطاب على تأكيد غياب هذا الحق في مجال العمل العام في مصر ، وتترى مانشيتات الجريدة : " الأمن يرد بالاعتقالات .. استمرار مظاهرات الأقاليم المطالبة بالتغيير" (٦٨) .

هذا النمط من الأداء الصحفي الذى تكثر نماذجه المتضمنة داخل الخطاب يقوم بتأطير معالجاته لحقوق الإنسان لتعمل في اتجاه تحقيق وظيفتين متداخلتين ومتناقضتين في ذات الوقت ، ففي الوقت الذي تقدم فيه هذه الأطر موقف تيار الإخوان المسلمين باعتباره مدافعا عن حقوق الإنسان ، ويعمل من أجل إحداث تغيير سياسى فانه يعمد إلى تأطير موقف السلطة باعتبارها معوقا في وجه توفير وضمانة هذه الحقوق ، وهو جزء من وظائف الخطاب الذي يعمل على تقنيع الواقع عبر انتقاء مشاهدات محددة وتأطيرها لتعبر عن مصلحة صانعى الخطاب ودحض مواقف الخصوم .

ومن المهم هنا الخروج باستخلاص دال يتعلق بأن خطاب جريدة آفاق عربية فيما يخص التأكيد على الحقوق المدنية ، وإن كان يقدم الجهاز الحكومى اجمالاً باعتباره خصما يسعى لدحض مواقفه وتوجهاته وأدواره ، فانه يخص بالهجوم وكثافة المعالجة والأطر السلبية أجهزة الأمن ، وهو مايعد مسئولا عن حدة عداء الخطاب لأجهزة الأمن والسعى الدائم لتأطير أدوارها بشكل سلبى .

– الحق في الغاء العمل بقانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية : مثلت معالجة هذا الحق ثانى أكبر نسبة حضور داخل خطاب الجريدة ، وهو مايعبر عن أولويته من منظور جماعة الإخوان التي تعبر الجريدة عن مواقفهم تجاه الأحداث والقضايا ، فضلا عن كونها ذات صلة مباشرة بحدود

تواجد ناشطى وقيادات الجماعة وممارساتهم لأدوارهم في الساحة السياسية ، وما قد يقابله ذلك من قيود يفرضها تطبيق قانون الطوارئ .

ويمكن تلمس كيف قدم الخطاب مايؤكد عدم ممارسة هذا الحق ، وذلك عبر العديد من الأطروحات الدالة : " أهم ماطالب به الإخوان الغاء حالة الطوارئ التي تجثم على أنفاس الشعب المصري منذ بداية حكم الرئيس مبارك ٢٤ سنة " (٦٩) .

ويتوسع هذا النمط من الطرح الذي يقدم الوجه شديد السلبية لقانون الطوارئ – كما يصوره الخطاب ومنتجوه في الجريدة – في عملية تأطير متكاملة الإبعاد تجعل منه ضدا للحقوق المدنية في منظومة حقوق الإنسان ، فيقدم تحقيقا بعنوان " الطوارئ .. الدرع الواقى لحماية النظام .. ٧٠ ألف معتقل و٢٦ محاكمة عسكرية " (٧٠) .

– الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف : وقد أطرت المعالجات بعض الوقائع المنشورة باعتبارها اعتداءات وتعذيب موجه ضد عناصر تنتمى للجماعة ،كما تمثل حضورها في عدد من التغطيات التي قامت بها الجريدة في مجال متابعتها للمظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسى والتي شاركت فيها عناصر جماعة الإخوان ، وعبر الخطاب عن موقف الجماعة فى إدانة سلوكيات السلطة التنفيذية وأجهزتها، والقول بأنها تعمل في اتجاه مضاد لتأكيد هذا الحق .

ويقدم منتجو الخطاب أطروحات متنوعة فعلى صفحة كاملة تأتى عناوين الجريدة : " مهزلة العصر .. ضرب وسحل وهتك أعراض في يوم الإستفتاء .. انتهاك عرض الوطن أمام نقابة الصحفيين " (٧١) .

– الحق في حرية الرأى والتعبير : حظى هذا الحق بحضور متأخر نسبيا من حيث كثافة المعالجات المقدمة بشأنه في خطاب حقوق الإنسان داخل جريدة آفاق عربية ، وتواجد هذا الحق من خلال عدد من العناصر ، تمثل أولها في حرية الحصول على المعلومات وتداولها ونشرها باعتباره عنصر جوهرى لحرية الرأى والتعبير ، ثم تلاه التنديد بتبعية منظومة الإعلام القومى (الصحفي والإذاعى والتليفزيونى) للسلطة ، ثم المطالبة بإطلاق حق إصدار الصحف للأفراد ، ثم عدم جواز الحبس في قضايا النشر الصحفي ، وسعت المعالجات المختلفة داخل خطاب جريدة آفاق عربية نحو توجيه إتهامات للسلطة التنفيذية ، وتأطير القوى المنتجة للخطاب باعتبارها المحافظة على هذا الحق والراعية له .

وفي تأكيد على منطلقات خطاب جريدة آفاق العربية المناهض للسياسات الحكومية والذي يؤطر ممارساتها باعتبارها تمثل انتهاكات لمنظومة حقوق الإنسان تأتى المعالجات التي تقدمها الجريدة مؤسسة على هذا التوجه وداعمة له " ولم تسلم حرية التعبير من بطش الطوارئ ، إذ تم غلق مجموعة من

الصحف مثل جريدة الشعب كما اعتقل ٤٢ صحفيا ... بخلاف الاعتداءات التي طالت عددا منهم " (٧٢).

- الحق في التظاهر السلمى : قدمت الجريدة معالجاتها الداعمة لحق التظاهر السلمى في إطار محدد هو التأطير السلبى لمواقف وأدوار أجهزة السلطة التنفيذية ، أى أن المعالجة هنا سايرت الاتجاه العام للسياسات التحريرية للجريدة والتى تتخذ من كافة ممارسات السلطة والأجهزة الحكومية مجالا للإدانة والمناهضة .

- الحق في عدم التمييز بين البشر : حظى هذا الحق بعدد محدود من المعالجات في خطاب جريدة آفاق عربية ، في دلالة على هامشيته ،وربما يكون ذلك مرجعه أن الخطاب يرتبط بمشروع وممارسات وأهداف القوى الموجهة له ممثلة في جماعة الاخوان المسلمين ، ونتيجة لعدم الاعتراف بها من جانب الحكومة كجماعة شرعية ، فانها تضع الأولويات وفق ماتقتضيه حركتها ووفق ماتتعرض له من مصادمات ، ولعل هذا يفسر كيف اعتلت المفردات الحقوقية المتعلقة بالحق في عدم التعرض للاعتقال والحجز التعسفي ، وكذلك الحق فى عدم التعذيب واستخدام العنف ، وحق المطالبة بالغاء القوانين الإستثنائية جميعها قد احتلت قمة أجندة الحقوق في خطاب الجريدة ، تعبيرا عن توظيف سياسى محدد الغرض والأهداف للخطاب الصحفى المقدم وتعبيراته المتنوعة .

ويؤكد ذلك تراجع اهتمام الخطاب بعدم التمييز بين البشر ، حيث يتضح أن الخطاب تناول بعدا واحدا و بما يحقق أهداف القوة السياسية المنتجة له ، فبينما غابت كلية المعالجات التي تؤكد على الحق في عدم التمييز بين البشر على أساس الدين ، فقد جاءت المعالجات لتركز على البعد الإقتصادى " الطبقى " من خلال إتهام السياسات الحكومية بأنها موجهة لخدمة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ، والعمل ضد الفقراء ، أى أنه إطار للمعالجة يصب في اتجاه تصوير موقف التيار الذي تعبر عنه الجريدة بأنه المدافع والمتبنى لحقوق عموم الفقراء في الوطن، وهم الأغلبية في مواجهة السياسات الحكومية التي يقدمها خطاب الجريدة باعتبارها متحيزة للأغنياء ضد جموع الفقراء ومحدودى الدخل .

وينقل الخطاب عن مصادر صحفية أن : "اجراءات تخفيض الجمارك والضرائب هى لصالح رجال الإعمال ... و تفكير الحكومة في تخفيض الدعم وانحيازها الصارخ ضد الفقراء لصالح الأغنياء سيؤدى إلى كارثة شديدة الخطورة على المستوى السياسى والاقتصادى والأخلاقى لأنها بهذا الإنحياز تتحدى فئة عريضة تتعدى ٤٠% من المجتمع " (٧٣) .

– حقوق مدنية متنوعة : تضمن الخطاب معالجات محدودة الكثافة لحقين هما ، الحق في استقلال القضاء ، و الحق في حرية الانتقال ، بما لايحمل مؤشرات عن خصوصية محددة لهما فى الخطاب العام لجريدة آفاق عربية .

الإستخلاصات والملاحظات الختامية :

أولا : نتائج التحليل المقارن وتحقيق الفروض :

١/ بينت المؤشرات التحليلية المستخلصة أن هناك توافقا فى حجم اهتمام خطاب كل من جريدتى الأهرام والوفد بتقديم قضايا منظومة الحقوق السياسية ،وهو التوافق ذاته فى مجال حجم الإهتمام الذى منحه كل خطاب منهما لقضايا منظومة الحقوق المدنية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات نوعية فى اتجاهات تقديم هذه الحقوق فى كلا الخطابين ، وفى نوع الأطر التى تطرح من خلالها ، وكذلك فى الوظائف التى يسعى كل خطاب إلى تحقيقها عند تقديمه لهذه الحقوق المتنوعة ، لكن هذا التوافق فى حجم الإهتمام الممنوح يرجع إلى خصائص متشابهة فى كلا الخطابين ، جعلت كل منهما يعنى بتقديم قضايا الحقوق السياسية ومنحها اهتماما مكثفا قياسا بقضايا الحقوق المدنية .

ففيما يخص خطاب جريدة الأهرام ، فقد شهد عام الدراسة متغيرات سياسية مهمة ، كان لابد وأن يمنحها الخطاب كثافة فى المعالجة ، لإرتباطها بالسلطة التنفيذية ، وكون الخطاب الصحفى القومى معبرا عن مواقف السلطة التنفيذية بحكم الترتيبات المترتبة على ممارسة حقوق الملكية الذى يضطلع به مجلس الشورى ، وحيث يحظى الحزب الوطنى الحاكم بأغلبية مطلقة داخله ، وهو ماأثر على سمات مضمون خطاب جريدة الأهرام ، وجعله يمنح اهتماما مكثفا بالقضايا المتعلقة بالحقوق السياسية للإنسان .

إنطلاقا من أن عام الدراسة قد شهد تعديلا دستوريا ، ثم ماتلاه من إنتخابات رئيس الجمهورية ، والإنتخابات البرلمانية ، وماصاحب كل ذلك من تداعيات منحت للشأن السياسى فى قضايا وموضوعات حقوق الإنسان الأولوية فى الطرح داخل خطاب جريدة الأهرام ، والخطاب هنا يؤدى وظيفتين متكاملتين، حيث يقدم و يؤطر مواقف السلطة التنفيذية كحامية وراعية وضامنة لحقوق الإنسان ، ويناهض ويفند دعاوى الخطابات الصحفية المعارضة التى توجه إتهامات للسلطة التنفيذية ، وترى عدم كفاية وعدم شمول هذه الحقوق فى البيئة السياسية المصرية ، وترى مسئولية السلطة التنفيذية والحزب الحاكم عن ذلك .

أما فيما يخص تفسير معدل الإهتمام المكثف الذى منحه خطاب جريدة الوفد لقضايا وموضوعات حقوق الإنسان السياسية ، فهو أمر يمكن إرجاعه

واحد متوسط فى شدته مع نسق أولويات طرح ذات القضايا فى خطاب جريدة الأهالى بلغت قوته (٥٩١و.) . وسوى ذلك غاب التوافق بين نسق الأولويات داخل خطاب جريدة الأهرام وخطاب كل من جريدتى الوفد وآفاق عربية، وهو مايعبر عن عدم تحقق كامل لصحة الفرض الثالث من فروض الدراسة ، والذى يفترض عدم وجود توافق دال إحصائيا بين أجندة أولويات جريدة الأهرام وأجندة أولويات مختلف الصحف الحزبية الأخرى ، وهو ماتحقق فى كل من جريدتى الوفد وآفاق عربية وغاب فى حالة جريدة الأهالى .

أى أن طبيعة خطاب جريدة الأهرام باعتباره يصدر عن صحيفة قومية ذات صلات تنظيمية واضحة بالسلطة التنفيذية ، جعل ماتوليه من اهتمام لقضايا الحقوق المدنية مختلفا عن جرائد المعارضة الأخرى ، فيما عدا توافق متوسط الشدة مع خطاب جريدة الأهالى ، مرجعه أن خطاب جريدة الأهالى اتفق مع خطاب جريدة الأهرام فى حجم مامنحه من اهتمام لقضيتى حرية الرأى والتعبير ، وعدم التمييز بين البشر ، وإن كان ذلك لاينصرف لتوجهات تقديم هذين الحقين وأطر تغطيتهما ، بل فقط لكثافة الإهتمام بهما فى كلا الخطابين .

وعلى عكس ذلك فقد أثبت معامل ارتباط الرتب وجود دلالات إحصائية تنبئ عن توافق قوى فى أولويات طرح خطابات صحف المعارضة لقضايا حقوق الإنسان المدنية ، بلغ أعلى معدل توافق له بين خطابى الوفد والأهالى (٨٧٣و.) ، وتلاه التوافق الحادث بين خطابى الوفد وآفاق عربية (٦٩٧و.) ، ثم خطابى الأهالى وآفاق عربية (٦٦١و.) .

وهو مايعبر عن نسق لأولويات تفرضه حالة كون الخطاب الصحفى يعبر عن قوى معارضة فى تبنيه وحجم اهتمامه بمختلف الحقوق المدنية للإنسان ، فى تأكيد على صحة الفرض الرابع للدراسة .

ثانيا : إستخلاصات بشأن آليات وأهداف توظيف قضايا حقوق الإنسان فى الخطابات الصحفية المدروسة :

– عنيت هذه الدراسة برصد خصائص وحدود توظيف خطاب حقوق الإنسان فى مجاليه السياسى والمدنى المقدم فى صحف الأهرام والوفد والأهالى وآفاق عربية ، وهى صحف تتنوع فى أنماط ملكيتها ومرجعيات القوى السياسية المنتجة لخطاب كل صحيفة ، وذلك من أجل الوقوف على سمات كل خطاب فى مجال تقديم وتأطير الحقوق السياسية والمدنية ، كما عالج قضاياها وموضوعاتها وغطى وقائع وأحداث ذات صلة بها ، واستخلاص الكيفية التى وظف بها كل خطاب عملية تقديمه وتأطيره لهذه الحقوق المتنوعة ،والوقوف على أهداف هذا التوظيف .

– عكست الخطابات الصحفية المدروسة موقف قوى سياسية مختلفة ومتنوعة من قضية حقوق الإنسان ،عكس بعضها (الأهرام) موقف السلطة التنفيذية ، وعكس بعضها الآخر مواقف ثلاث قوى سياسية مهمة على الساحة المصرية ، تمثلت في حزب الوفد بتوجهاته الليبرالية ، وتمثلت القوة الثانية في تيار اليسار المصري كما تعبر عنه صحيفة الأهالي الناطقة بلسان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والتي تحمل خطاباً مفارقاً ومختلفاً في الكثير من سماته وملامحه عن الخطاب الذي تقدمه الصحف المملوكة للدولة والصحف المعبرة عن التيارات الحزبية والسياسية الأخرى . أما القوة الثالثة التي اهتمت الدراسة بتحليل الخطاب الصحفي المعبر عنها فتتعلق بجماعة الإخوان المسلمين والتي استطاعت أن تجعل من صحيفة " آفاق عربية " نافذة تبلور من خلالها معالم خطابها المتفاعل مع شتى قضايا المجتمع المصري ومن بينها قضايا حقوق الإنسان .

ويمكن هنا رصد إستخلاصات الدراسة بشأن السمات النوعية لكل خطاب، وطبيعة عمليات التوظيف السياسى التى قام بها كل خطاب ، والآلياتالتى اعتمد عليها فى هذا الصدد ، وأهداف هذا التوظيف ، وذلك كما يلى :

أولا : خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الأهرام :

١/ تحددت سمات تقديم وتأطير خطاب جريدة الأهرام لقضايا الحقوق المدنية والسياسية فى الإشارة المتكررة إلى كونها قائمة ، ومتحققة ، وذلك عبر خطاب " تأكيد وتثبيت " ، يفند خطاب " النفى " الذى تقدمه خطابات القوى المعارضة فى بيان غياب ممارسات لهذه الحقوق ، وهو أمر يؤكد على حدود توظيف مضمون الخطاب لتحقيق هدفى الدعم والترويج لمواقف وسياسات السلطة التنفيذية ، ومن خلال تقديم مواقفها تجاه قضايا حقوق الإنسان باعتبار أنها " الحامية " و " الضامنة " ،و " الحريصة على تحققها " ، و" الداعمة لها " .

وذلك على خلاف خطابت صحف المعارضة والتى قدمت الحقوق ذاتها ، وذلك إما باعتبارها " منتقصة " ، أو " منتهكة " ، أو " غائبة كلية " ، وهو مايؤكد تأثير نمط ملكية الصحيفة ومرجعية القوى السياسية المنتجة لخطابها على سمات وأهداف توظيفها لما تقدمه من معالجات تخص قضايا حقوق الإنسان فى بعديها السياسى والمدنى .

٢/ مثل وجود منظومة الحقوق المدنية داخل خطاب جريدة الأهرام حضورا ثانويا ، وذلك مقارنة بكثافة حضورها داخل مختلف خطابات الصحف الأخرى المعبرة عن قوى المعارضة ،هذا الأمر الذى يمكن تفسيره من خلال إعتناء خطاب جريدة الأهرام بمتابعة الأحداث السياسية التي

احتشدت بها تلك الفترة ، مما اقتضى تكثيف تناول منظومة الحقوق السياسية ، خاصة وأنه كان في حالة مواجهة وتفنيد مع خطابات صحفية معارضة تؤكد على غياب الحقوق السياسية ، فسعى خطاب الأهرام للتأكيد على توافر هذه الحقوق .

الأمر الثانى يتعلق بطبيعة منظومة الحقوق المدنية والتي تتضمن قضايا مثل الحق في عدم تطبيق قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية ، فضلا عن الحق في عدم الحجز أو الإعتقال التعسفي ، وكذلك حق التظاهر السلمى وغير ذلك من قضايا ، فتم بصورة عامة تهميشها ، وقد اتجه خطاب جريدة الأهرام إلى تناول قضايا تخص حقوقا مدنية عامة مثل الحق في حرية الرأى والتعبير والحق في عدم التمييز بين البشر.

وهو مايعبر عن حالة توظيف واضحة لقضايا حقوق الإنسان المطروحة داخل الخطاب ، وبما يخدم أهداف جلب التأييد والدعم لمواقف السلطة التنفيذية ، تأكدت عبر تجنب الخطاب تقديم موضوعات وقضايا تخص حقوقا أخرى قد تكون مسببة لحرج لدى السلطة التنفيذية ، أو لن يكون لدى الخطاب الصحفى بشأنها مايمنحه القدرة على دعم الممارسات الحكومية بصورة شاملة .

٣/ ، قدم خطاب جريدة الأهرام قضايا الحقوق السياسية والمدنية ليس باعتبارها حقوقا أصيلة طبيعية يجب توافرها واتاحتها ، بل باعتبارها تعبيرا عن إرادة تنفيذية ، ومن ثم سعى الخطاب الى تقديم هذه الحقوق فى مرحلة تالية باعتبار أنها حجج أساسية تدعم خطابه المكثف المنادى بإنتخاب مرشحى الحزب الوطنى فى الإنتخابات المختلفة .

٤/ وفى مجال توظيفه لما يقدمه من أجل دعم مواقف السلطة التنفيذية ، اتجه خطاب جريدة الأهرام نحو القاء العبء على المواطن فى مجال تفعيل الحقوق السياسية والمدنية ، عبر القول أن التغيير قد تم وأن المسألة برمتها أصبحت تعتمد على مشاركة الجمهور وفعالية المواطن ، وفى هذا السياق يذهب الخطاب فى اتجاه القول بأن كل العوامل الداعمة لتحول سياسى وإقرار تام للحقوق السياسية متوافرة من مثل نزاهة وحيدة السلطات التنفيذية والإشراف القضائى والإعلام القومى المحايد ، ولايتبقى فى النهاية سوى أن يتخلص المواطن من سلبيته ليشارك .

٥/ وظفت النصوص الخبرية بصورة مكثفة أطر " السبق " و " التحول التاريخى " ، حيث عمدت الأخبار المنشورة فى تغطيتها للأحداث إلى تأكيد أنها المرة الأولى فى التاريخ المصرى التى يختار فيها شعب مصر حاكمه بصورة مباشرة حرة بين متنافسين .

٦/ وظف خطاب جريدة الأهرام قضية عدم التمييز بين البشر على أساس دينى أو ماطرحه من قيمة المواطنة لمناهضة وتفنيد خطاب جماعة

الإخوان فى الإنتخابات البرلمانية ، من خلال تقديمهما باعتبار أنها تضاد هذا الحق ، والذى هو وفى المقابل يمثل حقا راسخا تؤيده وتدعمه حكومة الحزب الوطنى ويتبناه مرشحوه فى الإنتخابات .

٧/ شهد خطاب جريدة الأهرام تحولين فى مجال تقديم قضايا الحقوق المدنية والسياسية ، ففى الفترة الأولى وتلت مباشرة طلب الرئيس مبارك من مجلس الشعب النظر فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، شهد الخطاب حالة إنفتاح على أراء مختلف القوى السياسية ومتابعة لها استمرت فترة الإنتخابات الرئاسية ، ثم حدثت قطيعة مع هذه الممارسات فى فترة الإنتخابات البرلمانية خاصة فى مرحلتها الثانية ، وبعد أن تبين حجم ماحظى به المرشحون المنتمون لجماعة الإخوان من مقاعد فى البرلمان ،ليتم إهمال منظومتى الحقوق السياسية والمدنية والتركيز على الحقوق الإقتصادية والثقافية والإقتصادية .

٨/ وقد مثل خطاب جريدة الأهرام بانفتاحه النسبى وخاصة فى فترة الإنتخابات الرئاسية على رؤى من داخل كتاب الجريدة أو من خارجها – قدمت وجهات نظر مختلفة ومعارضة – حالة إنفتاح نسبى لم تشهدها باقى الخطابات الصحفية المدروسة ، والتى حافظت على درجة حادة من إستقطاب المواقف فى خصومتها وتفنيدها لمواقف السلطة .

ثانيا : خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد :

١/ تتبدى الملاحظة الأولى فيما يخص سمات خطاب جريدة الوفد وأهدافه ، فى كونه وفيما يتعلق بعملية تقديمه لقضايا الحقوق السياسية والمدنية للإنسان إنما يقدم أطروحاته فى بيئة خطابات متنافسة وجدلية ، فيسعى نحو دعم مواقف وتوجهات الحزب الذى يصدر عنه الخطاب الصحفى ليقدمه ونخبته السياسية فى إطار " المدافعون " عن هذه الحقوق ، فى الوقت الذى يسعى فيه إلى نزع إطار " التبنى " لذات الحقوق عن الخصم السياسى المركزى للحزب ونخبته ممثلا فى الحكومة والحزب الوطنى الحاكم والسلطة التنفيذية عامة .

أى أن آلية توظيف خطاب جريدة الوفد لعملية تقديم منظومتى قضايا الحقوق السياسية والمدنية تمت على مستويين متكاملين ، مستوى يقدمها باعتبارها خيار حزبى أصيل وهنا يكون الحزب الذى ينتج الخطاب متبنيا لها و مدافعا عنها ، ومستوى ثان تقدم فيه السلطة التنفيذية كمنتهك لهذه الحقوق ، حيث تعمل وفق خطاب الجريدة على إضعاف تواجدها وممارستها فى الواقع المصرى ، ويحشد خطاب جريدة الوفد فى هذا الصدد حججا متنوعة تدعم صحة موقفه الذاتى وتضعف موقف الخصم .

٢/ كشف الخطاب فى تغطيته لقضايا حقوق الإنسان من توظيف مجموعة أطر تعكس رغبته فى تفنيد مواقف السلطة التنفيذية ، والتى يقدمها الخطاب فى موضع الخصم المركزى إن لم يكن الوحيد ، وجاءت الأطر لتحمل دلالات محددة هى " الإخفاق "، و" الإهمال " و" الفشل " ، و" التراجع العام " ، و " الفساد " و " الشمولية السياسية " و " إحتكار السلطة " ، كانت هذه هى الأطر المركزية التى وظفها خطاب جريدة الوفد فى وصف وتقديم أعمال ومواقف السلطة التنفيذية ، وذلك فى مقابل مامنحه لنخبته وللحزب من أطر إيجابية مطلقة تعكس آلية وأهداف توظيف الخطاب لقضايا الحقوق السياسية المقدمة ومن مثل أطر " التبنى " ، و" الديمقراطية " ، و" النزاهة " و " العدالة الإجتماعية " وغيرها من أطر إيجابية تم توظيفها عبر ذات الالية ولنفس الغرض .

٣/ كان إطار " إحتكار السلطة " مركزيا ومهيمنا فى المعالجات الخبرية التى قدمها خطاب جريدة الوفد لأحداث كل من الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية ، والتى جرت فى فترة الدراسة ، فى حين برز إطار " عدم النزاهة " فى تأطير سياسات ومواقف وأدوار السلطة التنفيذية ومؤسساتها فى إدارة الإنتخابات ، ويلاحظ أن حضور هذا الإطار تكثف فى الفترة التالية للحدثين الإنتخابيين الذين شارك فيهما حزب الوفد ومنى بإخفاق كبير ، تعبيرا عن مؤشرات من التوظيف السياسى للأطر الصحفية بما يخدم مواقف الحزب والنخب الحزبية التى يعبر عنها الخطاب الصحفى ، ورغبة منه فى نزع مسئولية سوء النتائج عن كاهل الحزب ومرشحيه وسياساته وإدانة الخصم ، فى عملية توظيف سياسى واضحة لقضايا حقوق الإنسان المقدمة فى الخطاب الصحفى .

٤/ ظهرت حالة التوظيف لقضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بطرح مسألة مشاركة الجماهير فى العملية السياسية داخل خطاب الوفد عند مقارنته بخطاب الأهرام ، حيث قدم خطاب الأهرام أطروحاته التى تصف مناخا مواتيا يدفع حق الجمهور فى المشاركة ، ومن خلال التركيز على إطار " لوم الجماهير " باعتبار أن مشاركة الجمهور ستحدد مدى نجاح التغيير السياسى فى مصر ، فى المقابل أطر خطاب جريدة الوفد إحجام الجمهور وقلة مشاركته من خلال " عدم الثقة فى الوعود الحكومية " ، وأيضا " عدم توافر ضمانات حقيقية " ، مؤكدا على أن الإحجام عن المشاركة هو تعبير عن إدراك الجمهور لعدم جدية خطى التغيير وعدم كفايتها فى اتجاه تحقيق المأمول .

أى أن كلا من الخطابين سعى فى هذا الصدد لتوظيف مسألة طبيعة وحجم المشاركة الجماهيرية بما يخدم توجهات منتجى الخطاب والمصالح السياسية للجهات الممولة والمصدرة للصحف بما يدعم فرضية تأثير

الإقتصاد السياسى لوسائل الإعلام التى تعرضنا لها فى الإطار النظرى للدراسة .

٥/ كانت منظومة الحقوق السياسية هى الأكثر حضورا داخل خطاب جريدة الوفد و تلتها الحقوق المدنية ، ويمثل ذلك تعبيرا عن درجة ارتباط الخطاب المقدم بالأحداث والقضايا المثارة خلال عام الدراسة ، والتي كانت في غالبيتها فعاليات ذات طابع سياسى ، فضلا عن أن الخطاب المتعلق بالحقوق السياسيه ، خاصة فى بعده المنادى بفكر الإصلاح والتغيير مثل حضورا دالا في هذه الفترة ومثل منطقة جاذبة لشرائح موسعة من القراء ، وهو ماكان مسئولا عن كثافة معالجات الحقوق السياسية فى خطاب جريدة الوفد .

كما أن معالجة الحقوق السياسية عكست رغبة القوى السياسية المنتجة للخطاب الصحفى ممثلة فى حزب الوفد فى توظيف مضمون الخطاب لدحض مواقف الخصم السياسى ممثلا فى الحزب الوطنى وحكومته ومجمل السياسات الرسمية ، حيث أن الخطاب وهو يتناول كل حق يعيب فيه غيابه عن التطبيق في الواقع الفعلى وإهداره في الممارسات اليومية .

٦/ يتبين وجود تراتبية محددة في درجة الاهتمام بمختلف الحقوق السياسية التى تناولها الخطاب ، وهو مايعبر عن الأولويات السياسية للحزب الذي تصدر عنه الجريدة ، فالمعالجات التي تناولت الحق في إجراء انتخابات حرة مثلت الحضور الأبرز ، وهو مايعكس رغبة الحزب الذي يخوض انتخابات رئاسية ثم برلمانية فى تمكين مرشحيه من العمل في إطار سياسى موضوعى يوفر الضمانات المختلفة في هذا الصدد ، أى أن حالة توظيف مايقدم كانت الأساس الذى حكم خصائص وتوجهات الخطاب المقدم.

ويكون من المهم في هذا المقام استخلاص دلالة تراجع تقديم قضية حق الجمهور في المشاركة في صناعة القرار السياسى داخل خطاب جريدة الوفد ، ولعل هذا يمثل مؤشرا على الطبيعة النخبوية لخطاب حقوق الإنسان فى جريدة الوفد ،وارتباطه بتوجهات قيادة الحزب وأدوارها ومطامحها في الواقع السياسى ، وغلبة حيز التوظيف المباشر لهذا الخطاب فى مجال الصراع السياسى عن النظر لتأسيس حالة حقوقية شاملة ومتسقة ، فنظرا لكون رئيس الحزب ونخبته مشغوله بمسألة الترشح للإنتخابات الرئاسية ، تم التركيز تحديدا على المعالجات المعنية بتوفير ضمانات لهؤلاء المرشحين ، وتأكيد أدوارهم في هذا المعترك السياسى ، في حين تراجع التأكيد على أهمية دور الجمهور في مجال صناعة القرار .

٧/ حمل خطاب حزب الوفد بشدة على قطاع ضخم من رجال الإعمال ، تأسيسا على رؤية الخطاب لهم كأنصار للحزب الحاكم وللسلطة التنفيذية ، فكانت الحملة التي قادتها الجريدة من خلال مقالات رئيس التحرير والقيادات التحريرية والحزبية على أدوار رجال الأعمال ، وظهرت مفردات في الخطاب السياسى للحزب وللصحيفة تتحدث عن " سيطرة رأس المال على الحكم " ، وهو بالضبط ذات التعبير السياسى الذي أطلقته ثورة يوليو ١٩٥٢ ،والذي طالما عارضته الجريدة والحزب في فترات سابقة ، وهو ماعكس قلقا من كون الحزب لم يعد الوعاء السياسى الذي يستوعب داخله فئة رجال الأعمال ، ونتيجة الدور الداعم الذي قام به هذا القطاع من رجال الإعمال في دعم مرشحى الحزب الوطنى ، بل ووجودهم كمرشحين للحزب ، وهو ماكان مسئولا عن وجود هذا الخطاب .

٨/ يمكن ملاحظة شمول معالجة الخطاب لمختلف الحقوق المدنية ، لكنه منح أولويات الإهتمام لعدد من القضايا عكست آلية ومقاصد محددة لتوظيف أطروحات الحقوق المدنية داخل الخطاب ، وذلك فى إتجاه دعم مواقف حزب الوفد وإدانة مواقف السياسات الرسمية وأجهزة السلطة المختلفة .
حيث ركز على مطلب ضرورة تعبير الإعلام القومى – ممثلا في الصحف القومية والقنوات والإذاعات المملوكة للدولة – عن مختلف عناصر الخريطة السياسية المصرية دون أن تكون موضع احتكار من قبل الحكومة والحزب الحاكم ، ومثل هذا الطرح التوجه المركزى الذي حكم معالجات جريدة الوفد في مجال تناول الحق فى حرية الرأى والتعبير، وجاء تعبيرا عن إحساس الخطاب بغياب استخدام عادل من وجهة نظره لتلك الإمكانيات الإعلامية ، التى تمثل مصدرا للقوة السياسية يحتكره خصمه في الصراع السياسى .

ثالثا : خطاب حقوق الإنسان فى جريدة الأهالى :

١/ اهتم خطاب جريدة الأهالى بعدد من الحقوق ذات الدلالات الإجتماعية والإقتصادية تعبيرا عن مرجعياته الفكرية ، وقدمها بصورة ضمنية ومتداخله فى مجال تقديمه للحقوق السياسية والمدنية ، ووظف ذلك كمدخل للهجوم على سياسات الحزب الوطنى والحكومة ككل ، حيث توسع الخطاب فى مجال رصد حالات التمييز على اساس اجتماعى وطبقى فى السياسات الحكومية من خلال تقديم مايرى أنه متناقضات " السلع المستفزة والفقراء الذين يعيشون فى أكواخ " وهو مايرتبط بأيديولوجية الحزب الذى يصدر الصحيفة .

٢/ هكذا لم يقف خطاب جريدة الأهالى عند الحدود الضيقة لتقديم الحقوق السياسية والمدنية ، بل تجاوزهما مانحا اهتماما موازيا بأبعادهما الإقتصادية والإجتماعية ، ووظف كل معالجاته فى سياق التنديد بالسياسات الرسمية وتقديم الذات الحزبية التى يعبر عنها الخطاب باعتبارها المدافعة عن هذه الحقوق والحامية لها .

واتسم خطاب الحقوق السياسية والمدنية بحالة إنتقائية تتجه نحو التركيز على واختيار عدد من الحقوق وتقديم معالجات مكثفة بشأنها، تدخل مباشرة فى صلب مرجعية القوى المنتجة للخطاب الصحفى ، وهو ما يعكس رغبة فى توظيف عملية تقديم هذه الحقوق فى سياق يقوى ويدعم الحزب المنتج والموجه للخطاب الصحفى ويضعف من موقف خصومه فى مجال الصراع السياسى .

٣/ ففيما يتعلق بمنظومة الحقوق السياسية ، يتأكد تركيز خطاب جريدة الأهالى على الحق فى الانتخابات الحرة باعتباره حجر الأساس الذي يمكن أن تتأسس عليه مختلف الحقوق السياسية الأخرى ،ووظف الخطاب معالجاته فى هذا الصدد من أجل التقليل من حجج خطاب السلطة التنفيذية والخطابات الصحفية الداعمة له ، عبر تفنيد مقولاتها المركزة على كون هذه الحقوق مكفولة ، حيث سعى الخطاب لتقديم أطروحات تنفى ذلك ، وتقدم مواقف حزب التجمع ونخبته فى إطار المدافعين عن الحقوق السياسية لعموم الجمهور المصرى .

وفى هذا السياق سعى الخطاب فى مجال تقديمه للحقوق السياسية والمدنية المختلفة إلى تأطيرها فى صورة " الغياب وعدم الشمول " ، مع التأكيد على أن السياسات الحكومية المتعاقبة مسئولة عن حالة عدم تحققها .

٤/ وفيما يتعلق بقضايا الحقوق المدنية يتبين من خلال رصد وتحليل الأطروحات المختلفة أنه قد حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد مقارنة بغيرهم ،هى الحق في حرية الرأى والتعبير ، و الحق في عدم التمييز بين البشر ، ثم الحق في الغاء العمل بموجب قانون الطوارئ والقوانين الإستثنائية .

وشهدت المعالجات كثافة فى اتجاه الدعوة إلى استقلال وموضوعية منظومة الإعلام القومى ، في تأكيد على رفض خطاب جريدة الأهالى لسيطرة السلطة على توجيه منظومة الاعلام القومى لخدمة مواقفها وحرمان قوى المعارضة من حضور مواز داخله ، وتعبيرا أيضا عن افتقاد الحزب لأدوات أكثر قدرة على التواصل مع الجماهير ، كما ركز الخطاب على الدعو إلى إلغاء قانون الطوارئ ومختلف القوانين الإستثنائية .

رابعا : خطاب حقوق الإنسان فى جريدة آفاق عربية :

١/ تقدم منظومة القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية فى هذا الخطاب من خلال مرجعية دينية ،ويتم توظيفها لأجل بيان غياب ممارساتها فى الواقع ، ولتأطير السلطة والأجهزة الحكومية باعتبارها المسئولة عما يصفه خطاب الجريدة بـ " تدهور حالة حقوق الإنسان فى مصر " ، هكذا يوظف خطاب جريدة آفاق عربية المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمين مضمونه ليؤكد على إنتهاك السلطة لهذه الحقوق .

٢/ يتضح أيضا ارتفاع معدل توظيف الخطاب لما يقدمه من قضايا فى إطار هدف محدد هو إدانة مواقف السلطة التنفيذية ، ورفض سياساتها ، وتقديم التيار السياسى الذى تعبر عنه الجريدة كبديل لها ، وأيضا من خلال إظهار مواقف منتسبيها وكوادرها فى أطر "الضحايا" و"المطاردون" و"المهمشون " من قبل السلطة التنفيذية ، والخطاب فى هذا الصدد يكاد يقتصر على كتابات منتمية للجماعة ، أى أن الرغبة فى التوظيف السياسى لمعالجات الحقوق السياسية قد وجه عمليات إنتقاء المصادر الصحفية فى اتجاه دعم الموقف العام للقوى السياسية المنتجة والموجهة للخطاب الصحفى .

٣/ جاء الحق في انتخابات حرة ليكون الأكثر كثافة في حضوره داخل خطاب الجريدة وهو مايجعل من معالجة هذا الحق ركيزة مهيمنة على خطاب الحقوق السياسية ،وتلاه الحق في فرص متكافئة للترشح لمختلف المناصب ،وقد ظهرت الرغبة فى توظيف هذا الخطاب هنا ممثلة فى إنفراد خطاب آفاق عربية بكثافة طرح الحق في الترشح في الاتحادات الطلابية وعدم التعرض للشطب والإستبعاد بالنسبة للمرشحين ، ارتباطا بدفاع الجريدة وتبنيها لمواقف منتسبى جماعة الإخوان من الطلاب المرشحين في الاتحادات الطلابية لتمد مظلة الدفاع عن مواقفهم وتؤطر معالجاتها في هذا الصدد باعتبارها دفاعا عن حق سياسى عام، رغم أن المعالجة تتم في سياق محدود يدافع بتركيز على الطلاب المنتمين للجماعة التي توجه خطاب الجريدة .

٤/ يتبين وجود تراتبية محددة فيما يخص حجم الإهتمام الذي أولته الجريدة لكل من الحقوق المدنية المتنوعة ، حيث حظت ثلاثة حقوق بالنسب الأكبر من كثافة التواجد ، وهى " الحق في عدم الاعتقال والحجز التعسفي " ، ثم " الحق في العمل بموجب بنية قانونية غير استثنائية " ، ثم يليهما " الحق في عدم الإخضاع للتعذيب واستعمال العنف ضد الغير " .

وتأتى أولوية تقديم الحقوق السابقة لتعبر عن حالة توظيف مقصودة سعى إليها الخطاب تعبيرا عن وجهة نظر وأولويات القوة السياسية التى يعبر عنها وطبيعة صراعاتها السياسية مع مختلف القوى ، أى إرتباطا بموقف جماعة الإخوان المسلمين ، كذلك فقد وظف الخطاب ماقدمه من معالجات لتعبر عن موقف رافض ومعارض للسياسات الحكومية ،عبر إدانة ممارساتها فيما يخص التعامل مع جماعة الإخوان ، ومن خلال تأطير أدوارها باعتبارها تعادى منظومة الحقوق المدنية للإنسان .

٥/ غاب عن خطاب الحقوق المدنية في جريدة " آفاق عربية " اهتماما بتقديم حقوق مثل ،الحق في المساواة التامة أمام القانون ، والحق في تبنى الأفكار والمعتقدات ، ولعل غياب معالجات تخص هذين الحقين يمنح مؤشرات دالة عن الأيديولوجية الدينية الحاكمة لمعالجات خطاب الجريدة بشأن منظومة الحقوق المدنية ، والتى أثرت على غياب أطروحات تؤكد على الحق في تبنى مختلف الأفكار وحرية ممارسة الشعائر بشكل واسع ، وذلك لما قد يحمله ذلك من دلالات تتعارض مع المرجعية والأفكار الخاصة بالقوة المنتجة للخطاب .

٦/ يرتبط بما سبق محدودية تقديم خطاب جريدة آفاق عربية للحق في عدم التمييز بين البشر ، لكون الخطاب له أولويات فى مجال طرح قضاياه ارتباطا وتعبيرا عن القوى المسيطرة والموجهة للخطاب ، ولعل هذا يفسر كيف اعتلت معالجات الحقوق المتعلقة بعدم التعرض للاعتقال والحجز التعسفي ، والمطالبة بالغاء قانون الطوارئ أجندة اهتمامات خطاب الجريدة ، تعبيرا عن توظيف سياسى محدد الغرض والأهداف للخطاب الصحفى المقدم وتعبيراته المتنوعة ، ويؤكد ذلك تراجع الإهتمام بحق " عدم التمييز بين البشر" .

٧/ تظهر أحادية واستقطاب الرؤى من خلال ماتوافر من مؤشرات عن إنغلاق خطاب جريدة آفاق عربية على الكتابات الداعمة والمؤيدة لمواقف التيار السياسى الذى يعبر عنه الخطاب وانحسارها عما عداه ، حيث تكون المصادر الموظفة فى التحقيقات والكتاب هم من المعبرين عن مواقف التيار السياسى الذى يتولى اصدار الجريدة ، فضلا عن من يحملون رؤى تتسق معه من المعارضين ، وجميعهم يعملون فى إطار إدانة المواقف الخاصة بالسلطة التنفيذية وتفنيدها ، وهو ما يعكس درجة واضحة من توظيف المعالجات فى اتجاه دعم مواقف الذات وومهاجمة الخصوم .

٨/ أن المعالجات التى تخص قضايا الإعتقالات تكاد أن تمثل حالة ثابتة متكررة فى خطاب جريدة آفاق عربية وعبر مختلف صفحاتها ، حيث تقدم الصحيفة جماعة الإخوان التى يعبر عنها الخطاب وقياداتها

ومنتسبيها فى إطار من يتعرضون لإنتهاكات مستمرة لحقوقهم السياسية والمدنية من قبل السلطة التنفيذية ، وهومـــايعبرعن توظيـــف مكثـــف للخطاب الصحفى من أجل دعم مواقف القوى المنتجة للخطـــاب وإدانـــة خصومها .

مصادر الدراسة ومراجعها :

(١) محمد فائق ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، فى : " حقوق الإنسان : الرؤى العالمية والغسلامية والعربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (٤) ، ط١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ٦٨ .
(٢) كريمة كريم ، الحق فى التنمية : دررراسة للأدبيات النظرية ، فى : محسن عوض (محرر) ، " حقوق الإنسان والتنمية " ، أعمال الندوة الاقليمية حول حقوق الإنسان فى التنمية ، القاهرة ٧-٩ يونيو ١٩٩٩، ط ٤ ، برنامج الأمم المتحدةالإنمائى ، ١٩٩٩.
(٣) صلاح الدين حافظ ، الخطاب الإعلامى وحقوق الإنسان ، فى : الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى الدراما التليفزيونية ، فى : محسن عوض (محرر) ، حقوق الإنسان والإعلام ، ط٣ (القاهرة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٥) ص ٥٠١ .
(٤) ناجى علوش ، حقوق الإنسان فى الوطن العربى : النظرية والممارسة ، فى : سلمى الخضراء الجيوشى (محرر) ، حقوق الإنسان فى الفكر العربى : دراسات فى النصوص ، ط١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) ، ص ٤٦١ .
(٥) فهيمة شرف الدين ، حقوق الإنسان والإشكالية الإجتماعية فى الوطن العربى ، فى : سلمى الخضراء الجيوشى (محرر) ، حقوق الإنسان فى الفكر العربى : دراسات فى النصوص ، ط١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) ، ص ٤٧١ .
(6) Li , xigen ., and Cyer, Charles St.," human rights in china: A pawn of a political agenda ? a content analysis of the New York times (1987-1996) , a paper presented in AEJMC 1998 Convention .
(7) Bond, Laura Elizabeth.," a few words between friends : a comparison of how two elites , Lyndon Johnson and The Washington post framed the issue of the civil rights legislation in December 1963,
AEJMC Conference papers , 2002 .
(8)Land, Lewis A.fried Land , (et.al.,) ," tracing the effects of public journalism on civil society : 1994 – 2002 ,AEJMC Conference papers , 2003
.
(9) Moore, Charles and Kaplan, J., " life magazine coverage of the civil rights movements ,1958 – 1965 , a paper presented in AEJMC 1999 Convention .
(10) Windbor, J., " tool for building new democracies and civil society " , a paper presented to AEJMC Conference 2001 .
(11) Lapinski , Maria Knight and Christian , sue Ellen., " the impact of a civic journalism project on reader knowledge , attitudes and stereotypes , AEJMC conference papers, Texas 2005 .
(12) Lambeth, E .B.," public journalism as a democratic practice , in : Lambeth, E .B., Meyer, P.E & Thorson, E.(eds), " assessing public Journalism (Columbia : university of Missouri press , 1998).
(13) Rouch, Jennifer., " elite and non-elite sourcing in civic and traditional journalism news projects , AEJMC Conference papers 2002.
(14) Lee, seow ting.," public journalism and non-elite actors and sources ", newspaper research journal,no.22,vol.3 , summer 2001,p.92.
(15) Larson,S.G.," public opinion in television election news : beyond polls " journal of political communication , no.16 , 1999.
(16) Reynolds, Amy.," the 1996 presidential campaign, civic journalism and local TV news : does doing civic journalism make any difference , AEJMC papers ,in :
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa

(17) Hicks, Gary ., & Reynolds Amy., " civic journalism influence on local TV news coverage of 2000 election , , AEJMC papers, in :
http:// msu.edu-bin/wa/ AEJMC&P
(18) Massey , Brian l.," civic journalism and gendre diversity in news story sourcing , , AEJMC papers, in :
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa
(19) Hindman (et al.,) ," community structural pluralism and local newspaper coverage of ethnic minority groups and Americans with disabilities ', paper presented at the annual meeting of AeJMC , Chicago , 1997 , in :
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa
(20) White, James B.," intercity competition and local election coverage : a case study ", presented at AEJMC annual meeting , Washington,DC, 1995 , in :
http://list.msu.edu/cgi-bin/wa
(٢١) ليلى حسين محمد السيد ، ' حق الطفل فى الإتصال كما تعكسه برامج الأطفال فى التليفزيون المصرى " ، فى : المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام ، " الإعلام وحقوق الإنسان العربى " ، الجزء الأول (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ٢٠٠١) ص ص ١٩-٦٤ .
(٢٢) مرفت محمد كامل الطرابيشى ، " مجلات الأطفال ودورها فى دعم الحقوق الإتصالية للطفل المصرى : دراسة تحليلية وميدانية بالتطبيق على مجلة علاء الدين " ، فى : المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام ، " الإعلام وحقوق الإنسان العربى " ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ - ٣١٠ .
(٢٣) عصام نصر سليم ، " حدود حرية الرأى فى ساحات الحوار العربى عبر الإنترنت "، فى : المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام ، " الإعلام وحقوق الإنسان العربى " ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٣- ٤٧٦ .
(24) Kellner ,Douglas ., " media culture , cultural studies , identity and politics between the modern and the postmodern (London : routledge , 1995) pp . 6-9 .
(25) Kellner , Douglass ., " The Frankfurt School and British cultural studies : the missed articulation , in :
http://www.ucla.edu/ed253a/MCKellner
(26) Grenier , Marc(ed.,)," Critical studies of Canadian mass media" ,(Tornto : Butterworths . 1992) p. 3 .
(27) Fallows, James .," Breaking the news : How the media undermine American democracy " (Newyork : Pantheon ,1991) , p. 160 .
(28) Kress ,G., " linguistic process and mediation of reality : the politics of newspaper language ", international journal of society and language , vol. 40 , p. 43 .
(29) Montgomery , Martin & Allan , Stuart ., " Ideology , discourse , and cultural studies : the contribution of Michael Pecheux ", Canadian journal of communication , vol 17 , No . 2, 1992 . p. 3.
(30) Phillips, Louise , and Jorgensen, Marianne, w., "Discourse analysis as theory and method " (London : sage publications , 2002) p. 4 .
(31) Herman, Edward , S. & Sullivan , Gerry," Terrorism as ideology and culture industry " (Newyork : routtledge , 1991) p. 39 .
(٣٢) رأى الأهرام ، ٢٠٠٥/١١/١٢، ص ١١ .
(٣٣) حسين فؤاد ، آثار الإنتخابات ، ٢٠٠٥/٨/٢٣، ص ٢ .
(٣٤) محمد التهامى ، حصيلة التجربة ، ٢٠٠٥/٩/٨، ص ١٢ .

(٣٥) عبد المنعم سعيد ، الطريق نحو الإنطلاقة الكبرى ، ٢٠٠٥/٩/١٢، ص ٢٦ .
(٣٦) مكرم محمد أحمد ، رؤية للنتائج ، ٢٠٠٥/٩/١١، ص ١٠ .
(٣٧) علاء عريبى ، رؤى الرقابة الدولية ، ١٤ فبراير ٢٠٠٥ .
(٣٨) تغيير المناخ السياسى أولا ، ١٤ابريل ٢٠٠٥.
(٣٩) عباس الطرابيلى ، ديكتاتورية الحزب الحاكم ، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ .
(٤٠) حسين عبد الرازق ، انتخابات رئاسية أم استفتاء ، ١٢ أغسطس ٢٠٠٥ .
(٤١) عباس الطرابيلى ، انتخابات الرئاسة ، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥.
(٤٢) طلعت المغاورى ، وعود انتخابية ، ١٣ فبراير ٢٠٠٥ .
(٤٣) فرصة تاريخية أمام الشعب المصري ، ٤ سبتمبر ٢٠٠٥ .
(٤٤) حسين عبد الرازق ، معارك القضاة ، ٩ سبتمبر ٢٠٠٥ .
(٤٥) صلاح عيسى ، مشاغبات ، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ .
(٤٦) صلاح عيسى ، رايات الاستقلال ، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ .
(٤٧) عباس الطرابيلى ، سقطت الحكومة ونجحت الأمة في أوكرانيا ، ٦ يناير ٢٠٠٥ .
(٤٨) نبيل زكى ، وعود تنتظر التنفيذ ، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ .
(٤٩) حسين عبد الرازق ، الشعوب لاتستكين أبدا ، ٢٠٠٥/٥/١١، ص ٨ .
(٥٠) مأزق الديمقراطية ، ٢٠٠٥/٥/١١، ص ٦.
(٥١) حسين عبد الرازق ، انتخابات رئاسية وهمية ، ٢٠٠٥/٥/١١، ص ١٤ .
(٥٢) حسين عبد الرازق ، تعديل الدستور الآن ، ٢٠٠٥/٢/٩، ص ٨ .
(٥٣) في خدمة السلطان ، ٢٠٠٥/٢/١٦، ص ٨ .
(٥٤) أمينة النقاش ، ،أجواء سبتمبرية ، ٢٠٠٥/٢/٢٢، ص ٢٧ .
(٥٥) ٣- ٢٠٠٥/٣/٢٣، ص ٨ .
(٥٦) د. جودة عبد الخالق ، حتى يطلع الفجر ، ٢٠٠٥/١/٥، ص ٦ .
(٥٧) البطالة .. الإخفاق الكبير ، ٢٠٠٥/٨/٣، ص ٦ .
(٥٨) ٢٠٠٥/٣/٢٢، ص ١٢ .
(٥٩) حسين عبد الرازق ، لليسار در ، ٢٠٠٥/٣/٢٣، ص ٨ .
(٦٠)حسين عبد الرازق ، الجمهورية البرلمانية وبرامج الإصلاح ، ٢٠٠٥/٨/١٧، ص ٨ .
(٦١) ثورة القضاة ، ٢١ ابريل ٢٠٠٥ ، ص ٣ .
(٦٢) ١٤ ابريل ٢٠٠٥ ، ص ٥ .
(٦٣) الطلاب يواصلون مطالبتهم بالاصلاح ،٢٧ ابريل ٢٠٠٥ ، ص ١ .
(٦٤) سلطات الرئيس ، ١٠ مارس ٢٠٠٥ ، ص ٣ .
(٦٥) في مؤتمر المرشد العام للاخوان ، ٢٤ مارس ٢٠٠٥ ، ص ١ .
(٦٦) جميع مواد الدستور تحتاج الى تعديل ، ١٢ مايو ٢٠٠٥ ، ص ٧ .
(٦٧) اعدام رغيف الخبز ، ٢٤ مارس ٢٠٠٥ ، ص ٣ .
(٦٨) ٥ مايو ٢٠٠٥ ، ص ١ .
(٦٩) ١ ابريل ٢٠٥ ، ص ١ .
(٧٠) ١٢ مايو ٢٠٠٥ ، ص ٤ .
(٧١) ٧ ابريل ٢٠٠٥ ، ص ٣ .
(٧٢) ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ص ٧ .
(٧٣) مسيرات الهتاف في اعلام الريادة ، ٢ يونيو ٢٠٠٦ ، ص ٣ .

ملحق (جداول الدراسة)

جدول رقم (١) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور منظومتى الحقوق السياسية والمدنية داخل الخطابات الصحفية المدروسة .

الخطابات الصحفية المدروسة / منظومات حقوق الإنسان		خطاب جريدة الأهرام	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهالى	خطاب جريدة آفاق عربية
منظومة الحقوق السياسية	ك	٤٤٧	٤٠١	٢١١	٢٨١
	%	٧و٧١	٤و٦٧	١و٤٢	٦و٤٢
منظومة الحقوق المدنية	ك	١٧٦	١٩٤	٢٩٠	٣٧٩
	%	٣و٢٨	٦و٣٢	٩و٥٧	٤و٥٧
المجموع	ك	٦٢٣	٥٩٥	٥٠١	٦٦٠
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور مختلف قضايا منظومة الحقوق السياسية داخل الخطابات الصحفية المدروسة .

الخطابات الصحفية المدروسة / أجندة قضايا الحقوق السياسية		خطاب جريدة الأهرام	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهالى	خطاب جريدة آفاق عربية
الحق فى إجراء انتخابات حرة	ك	١٧٢	١٥٢	٩٢	١٢٦
	%	٥و٣٨	٩و٣٧	٦و٤٣	٨و٤٤
الحق فى فرص متكافئة للترشح للمناصب السياسية	ك	١٢٠	٨١	٣٩	٦١
	%	٨و٢٦	٢و٢٠	٥و١٨	٧و٢١
الحق فى تعددية سياسية غير مقيدة	ك	٢٣	٢٧	٢٥	٢٤
	%	٢و٥	٧و٦	٩و١١	٦و٨
الحق فى المطالبة بتعديلات دستورية	ك	٥٦	٥١	٢٧	٣٣
	%	٥و١٢	٧و١٢	٢و١٢	٧و١١
الحق فى تداول السلطة	ك	١٢	٧٦	٢٨	٣٧
	%	٢و٧	٩و١٨	٣و١٣	٢و١٣
حق المواطن فى المشاركة فى صناعة القرار	ك	٦٤	١٤	–	–
	%	٣و١٤	٦و٣	–	–
المجموع	ك	٤٤٧	٤٠١	٢١١	٢٨١
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح التكرارات والنسب المئوية لحضور مختلف قضايا منظومة الحقوق المدنية داخل الخطابات الصحفية المدروسة .

الخطابات الصحفية المدروسة / أجندة قضايا الحقوق المدنية		خطاب جريدة الأهرام	خطاب جريدة الوفد	خطاب جريدة الأهالى	خطاب جريدة آفاق عربية
الحق فى حرية الرأى والتعبير	ك	٧٢	٥٩	٧٦	٥٥
	%	٩و٤٠	٤و٣٠	٧و٢٦	٥و١٤
الحق فى عدم التمييز بين البشر	ك	٥٨	١٦	٤٩	١٣
	%	٩و٣٢	٢و٨	٩و١٦	٤و٣
الحق فى المساواة أمام القانون	ك	١٧	٥	١٠	
	%	٧و٩	٦و٢	٤و٣	
الحق فى الغاء العمل بالقوانين الإستثنائية	ك	٤	٣٥	٤٦	٩٧
	%	٣و٢	١٨	٩و١٥	٦و٢٥
الحق فى استقلال لقضاء	ك	٢٣	٢٧	٢٨	٩
	%	١و١٣	٩و١٣	٦و٩	٣و٢
الحق فى عدم التعذيب واستخدام العنف ضد الغير	ك		٢٢	٢٠	٦٥
	%		٣و١١	٩و٦	١و١٧
الحق فى التظاهر السلمى	ك		١١	١٩	١٦
	%		٧و٥	٦و٦	٢و٤
الحق فى عدم الإعتقال والحجز التعسفى	ك		٩	٢٤	١١٦
	%		٦و٤	٣و٨	٦و٣٠
الحق فى حرية تكوين الأحزاب والهيئات المدنية	ك		٤	١٥	
	%		٢و٢	٢و٥	
الحق فى حرية الإنتقال	ك		٦	٣	٨
	%		١و٣	١	٢و٢
أخرى	ك	٢			
	%	١و١			
المجموع	ك	١٧٦	١٩٤	٢٩٠	٣٧٩
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح نتائج إختبار دلالة التوافق وشدته بين أولويات طرح مختلف
قضايا الحقوق السياسية فى الخطابات الصحفية المدروسة .

الأجندتين الصحفيتين موضع إختبار التوافق	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة معامل توافق سبيرمان Spearman correlation coefficients	دلالة قيمة معامل التوافق
الأهرام والوفد	٢٠٨و.	لايوجد توافق	–
الأهرام والأهالى	٢٠٨و.	لايوجد توافق	–
الأهرام وآفاق عربية	٢٠٨و.	لايوجد توافق	–
الوفد والأهالى	..و.	١	توافق تام
الوفد وآفاق عربية	..و.	١	توافق تام
الأهالى وآفاق عربية	..و.	١	توافق تام

جدول رقم (٤) يوضح نتائج إختبار دلالة التوافق وشدته بين أولويات طرح مختلف
قضايا الحقوق المدنية فى الخطابات الصحفية المدروسة .

الأجندتين الصحفيتين موضع إختبار التوافق	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة معامل توافق سبيرمان Spearman correlation coefficients	دلالة قيمة معامل التوافق
الأهرام والوفد	٤٨٦و.	لايوجد توافق	–
الأهرام والأهالى	٢٥٠و.	٥٩١و.	متوسط القوة
الأهرام وآفاق عربية	٨٦٦و.	لايوجد توافق	–
الوفد والأهالى	..و.	٨٧٣و.	مرتفع
الوفد وآفاق عربية	١٧٠و.	٦٩٧و.	مرتفع نسبيا
الأهالى وآفاق عربية	٢٧٠و.	٦٦١و.	متوسط القوة